

من تراثنا

# الدرة الألفية

لابن معط

دراسة ونقد  
دكتور

عبد المنعم محمد هريدي

دكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى في اللغويات  
أستاذ اللغويات بالكلية

يطلق لفظ الدرة في العربية على اللؤلؤة العظيمة ، فإذا ما أطلقت على غير ذلك كان من قبيل المجاز . . . ومن ذلك ما أنشده أبو زيد الأنصاري للربيع بن ضبع الفزاري .

كأنها دُرّة منعمّة . . . في نسوة قبلها دُرّاً

ومن هنا كان إطلاق ابن معط على أرجوزته اسم (الدرة) من قبيل الاستعارة التصريحية يقوم على تشبيه الأرجوزة بالدرة بجامع ما في كل من العظمة وارتفاع المنزلة والحرص على الاقتناء للفائدة وفي هذا ما فيه من إحياء بما لهذه الأرجوزة من رفعة وكمال .

وإمعانا من الناظم في إظهار قدر أرجوزته ، وإبراز مكانتها والتنويه بما حوته وصف (الدرة) بـ (الألفية) نسبة إلى الألف وهذا ترشيح للاستعارة وتقوية لها ذلك أن الناظم لم يعين بالألف ألف بيت من النظم كما يتبادر لمن لم يمعن النظر لأن هذا يتفق والأرجوزة المنظومة ، وإنما عني ما يتفق والدر وما يتقوم به وهو الذهب ، فهي درة تساوي ألف كيس أو تعادل ألف دينار .

### الناظم :

هو العالم الفاضل / يحيى بن معطين عبد النور أبو الحسين زين الدين ، الزواوي ، المغربي ، الحنفي النحوي ، اللغوي (١) .

(١) تنظر ترجمته في :

الأعلام للزركلي ١٩٢/٩ ، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ٤٦٣ ، البداية والنهاية ١٢٩/١٣ - ١٣٤ ، بغية الوعاة ١/٣٤٤ ، تاريخ أبي الفدا ١٥١/٢ ، تعريف الخلف ٥٨٧/٢ ، وفيات الأعيان ٢/٢٣٥ ، دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٨ =



## منزله العليية :

ترك ابن معط من المؤلفات ما يشهد بهلو كعبه في صناعة الاعراب  
ونبوغه في علوم القرآن وما يدل على تنوع دراساته التي كادت تشمل أغلب  
ما عرف في عصره من علوم .

- فقد ترك من المصنفات: العقود والقوانين في النحو . الفصول .
- حواش على أصول ابن السراج . شرح الجمل . شرح أبيات سيوييه
- المثلث في اللغة . قصيدة في العروض . قصيدة في القراءات السبع . ديوان
- شعر . ديوان خطب . هذا بجانب أرجوزته الدرّة الألفية .

وكان ابن معط شاعرا رقيق الاحساس، وله ديوان شعر لا بيد و على  
ما فيه تكلف ويرد شعر النحاة كقولهم :

ولما تَبَدَّى لِي مِنَ السَّجْفِ (١) حَاجِبٌ . . . ومقلّة ليلَى من وِراءِ حِجَابِهَا  
بعثتَ الرِّسُولَ الدِّمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمَا . . . لِيَأْذَنَ لِي قَرِيبٌ وَتَقْبِيلَ بَابِهَا  
لَمَّا أَذْنَتِ إِلَّا بِأَيِّمَاءٍ لِحِظِّهَا . . . وَلَا سَمَحَتْ إِلَّا بِلُحْمِ ثَرَابِهَا

ولعل ميل ابن معط الى قول الشعر، وكثرة اطلاعه على شعر  
الأقدمين وما خلفوه من عيون الأدب، وحفظه لما وقع تحت بصره منه سهلت عليه  
النظم بل طبيعته عليه حتى عالج في أصعب مسالكه وهو ينظم العلوم، فلا ريب  
أن هذا اللون من أشق ألوان النظم، لأن أفكاره محدودة وموضوعاته  
مفروضة لكنه كان فيه بحرا لا يشق لجه .

يشهد لهذا ما ذكره ابن الخباز (٢) في نهاية (الغرة المخفية  
في شرح الدرّة الألفية) (٣) حيث قال يتحدث عن ابن معط :

رحمه الله، ويرد مضجعه، وطيب مهجعه، فلقد حاز في هذه الأرجوزة  
قصب السبق، حيث جمع بين اللفظ القليل، والمعنى الكثير .

(١) السجف أحد السترين المقرونين بينهما فرجة .

(٢) أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي أبو  
العباس المعروف بابن الخباز .

(٣) ينظر اللوحة رقم ١٥٣ مخطوطة مصورة بمكتبة الاسكوريال، مدريد تحت

وكيف لا يكون كذلك، وقد كان في العربية نسيج وحده .

وأخبرني بعض تلاميذه أن الملك الكامل - رحمه الله - سأل عن قولنا (زيدا رأيت غلامه) فأملى في الجواب إحدى عشرة ورقة .

ثم قال ابن الخباز :

وحدثني من أثق به أنه أخبره بأنى أشغل الناس في أرجوزته فقال : سوف أنفذ إليه ما هو خير منها .

فقال لي : إنه صنع واحدة يبلغها عشرة آلاف بيت .

### حول موضوع الأرجوزة :

حرص الناظم على بيان الموضوع الذي يدور حوله نظمه ، وهو النحو فوصفها في المقدمة بأنها :

أرجوزة وجيزة في النحو . . . . .

ثم عاد وأكد هذا المعنى في ختام الأرجوزة حين وصفها بأنها :

تذكرة وجيزة للمعرب . . . . .

لكن يبدو لقارئ (الدرة الألفية) أن الناظم قد ضمن نظمه قدرا لا بأس به من قواعد النحو ، من غير أن يستوفى جميع الأبواب على خلاف ما توحى به عبارته في المقدمة والختام .

فقد أغفل الناظم أبوابا نحوية لم يتحدث عنها إطلاقا كالتركيب اللفظي ، وإسناد الأفعال للضامات ، والقلب المكاني .

وأوجز الحديث في بعض الأبواب كتنوين التوكيد اللتين ذكر أن المضارع معهما مبنى على الفتح ، ولم يتحدث عن أحوالهما واستعمالتهما مع الفعل .

وكما فعل في باب التثنية حين ذكر أحوال المثني وأغفل التنبيه على (كِلَا) و (كِلْتَا) مع أن لهما حالة خاصة .

وكما ذكر من الأحرف النافية العاملة عمل (ليس) : (مَـ) و(لَـ) و(أَغْفَلَ) (إِنْ) .

لذا كان ابن مالك - رحمه الله - دقيقاً في عبارته في ألفيته حين قال :

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ : مَقَاصِدِ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

فمقاصد النحو : جل مهماته التي عناها في ختام ألفيته فقَالَ :

وَمَا بِجَمِيعِهِ عَنِيَتْ قَدْ كَمُلَ . . . نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَ  
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ . . .

وما على ابن مالك بعد هذا من عتب إذا ترك باب القسم أو غيره في ألفيته .

### منهج الناظم في الأرجوزة :

يقوم منهج الناظم على الأمور الآتية :

#### (١) الإيجاز :

وهو أمر نبه عليه الناظم في المقدمة والختام ، والتزم به قَبْدًا أسلوبه خاليًا من الحشو بعيدًا عن التطويل ، كل كلمة جاءت في موضعها لها قيمتها ووزنها ، ولا يمكن الاستغناء عنها ، فاللفظ موضوع بإزاء المعنى .

(٢) الروض :

ومن الأمور التي حرص عليها الناظم : سلامة العبارة ، ووضوح الألفاظ ، والبعد عن التعقيد والغرابة . . الأمر الذي يجعل قارئ الأرجوزة يشعر بأن الناظم يتحدث إليه حين يقول :

وإنَّ فَصَلَتَ الْعَمَلِ عَنْ فَاعِلِهِ . . . لَمْ تَجِبِ النَّأْلَ لَهُ فِي فِعْلِهِ  
وهكذا التَّخْيِيرُ فِي الْمَوْثِقِ . . . غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا تَكْتَسِرُ  
أو يقول :

تَقُولُ مِنْهَا "طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا" . . . وَالْأَصْلُ طَابَ نَفْسَ زَيْدٍ عَكْسًا  
أو يقول :

وَالْقَطْعُ وَالْمَعْطَفُ إِذَا أُكْدَتَا . . . امْتَنَعَا وَالنِّعْتُ إِذَا كُرِّرَتَا  
أَجَزَتَا فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفًا . . . إِنْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالْمَعْطَفَا  
وَالْبَدَلُ اقْتِدَارُهُ مَكَانَ الْمَبْدَلِ . . . مِنْهُ فَأَعْرَبَهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ

وهكذا

ومن هنا كان أسلوب ابن معط في أرجوزته موجهًا دائمًا إلى المخاطب . . . ثم . . . اجمع . . . قل . . . تقول . . . هناك كذاك . . . اعرف لذا اشتراطه . . . وغير ذلك لما يجعل عبارة الناظم تدخل إلى قلب قارئه لأن ما خرج من القلب حل في القلب .

### ٣) الاستشهاد :

ويركز الناظم في استشهاده التي ثلاثة أمور :

أ - القرآن الكريم

ب - الشعر العربي

ج - كلام الفصحاء بما فيه من حكم وأمثال

أولاً : الاستشهاد بالقرآن الكريم ، وهو في هذا المجال لا يغفل القراءات المختلفة كقوله يستشهد لمذهب أهل الحجاز اعمال ( ما ) النافية عمل ( ليس ) :

يشهدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ . . . مَقَالَةٌ ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ) ( ١ )

ومثله ما أورده شاهدنا على جواز سقوط ( لا ) في جواب القسم

من الجملة المنفية إذ قال :

وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مِنْفِيَابِ ( لَا ) . . . أَوْ ( مَا ) كَقَوْلِي ( وَالسَّمَا مَا فَعَلَا )

فإنه يجوز حذف الحرف . . . إِذْ أُبْنُوا الْإِلْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ

كقوله ( تَاللَّهِ تَفَنَّا ) ( ٢ ) حُذِفَ . . . ( لَا ) مِنْهُ أَيْ : لَاتَفَنَّا الْمَعْنَى عُورِفَ

ومن استشهاده بالقرآن الكريم قوله يستدل على دخول

الياء في فاعل ( كفى ) :

وَالْبَاءُ لِلِلِصَاقِ قَدْ يُزَادُ . . . كَمَا تَزَادُ ( مَنْ ) فَلَا تَرْدَادٌ

شَاهِدُهُ ( كَلَى بِهَ شَهِيدًا ) ( ٣ ) . . . ( مَا يَه مِنْ أَحَدٍ ) مِنْ زَيْدًا

ومثله قوله :

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيدًا كَمَا . . . قَالَ ( هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا ) ( ٤ )

( ١ ) من الآية رقم ٢ سورة المجادلة

( ٢ ) من الآية رقم ٨٥ سورة يوسف

( ٣ ) من الآية رقم ٧٩ سورة النساء

( ٤ ) من الآية رقم ٣١ سورة فاطر



ومنه ما أنشده شاهدا على جواز اعمال (أن) - بفتح

الهمزة - المخففة .

كَذَٰكَ أَنْ وَكَانَ خُفْلَا ٠٠ في الشعر والقُرآن ذَاكَ عَرَفْنَا  
نحو (كَانَ لَمْ تَغْنِ) (أَنْ لَا يَرْجِعُ) ٠٠ أن هَالِك في الشعر أَيْضًا يُسْمَعُ

يشير بذلك الى قوله تعالى "فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس" (١) وقوله تعالى "أفلا يرون ألا يرجع اليهم قولا" (٢) .

ومنه قوله :

..... ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ .  
وحيثُ الْغَيْتِ (ان) الْخَلِيَاةُ

مِنَ الثَّقِيلَةِ مَا وَجِبَ لَامًا ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ .  
نحو (وَأَنَّ كَادُوا لِيَلْفِتُونَكُمْ) (٣) ٠٠ . وهكذا لَام (لِيَزَلُّونَكُمْ) (٤)

ثانيا : الاستشهاد بالشعر والرجز ، وللناظم في الاستشهاد  
بالشعر والرجز طرق شتى .

فأحيانا يذكر البيت كاملا من غير تغيير كقوله يتحدث

عن المفعول الذي ينصب على معنى العامل

ومنه مفعولٌ على المعنى حَمِلٌ ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ . ٠٠ .  
قَد سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا ٠٠ . ٠٠ . الْأَعْمَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا (٥)

(١) من الآية رقم ٢٤ سورة يونس

(٢) من الآية رقم ٨٩ سورة طه

(٣) من الآية رقم ٧٣ سورة الاسراء

(٤) من الآية رقم ٥١ سورة القلم

(٥) نسب هذا الرجز الى غير واحد قفى الكتاب نسب لعبد بنى عبس

ونسبه الأعم الى العجاج ح١ ص ١٤٥ ونسبه العيثى ح٤ ص ٨٠ الى أبي

حيان الفقعسى ، ونسبه البعدادى فى الخزانة ح٤ ص ٥٧٠ الى مساورين

هند ، واعتمد صاحب اللسان هذه النسبة .

والشجاع : ذكر الحيات الشجعم : الطويل

فالبيت الذي ذكره الناظم هو من أبيات الكتاب رواه  
سيبويه برفع (الحيات) وحكم ذلك = رفع الأفعوان والشجاع  
لأنهما يدل بعض من كل فنصيهما لأن (الحيات) وإن كانت  
مسالمة للقدم، فالقدم قد سالمتها لأن المفاعلة من  
اثنين فلذلك نصب والتقدير: سالمت القدم الأفعوان .

ونجا الفراء من هذا التأويل بأن نصب الحيات، وجعل  
القدم مثني ساقط النون أي: القدمان، ونصب الأفعوان بدلا .  
وكقوله في البديل :

وَأَبْدَلُوا الْفَعْلَ مِنَ الْفَعْلِ إِذَا . . . كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَلِكَ مِثْلُ ذَا  
إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَنَا . . . تَتَوَخَّذُ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا

وكقوله يتحدث عن أقسام العلم المنقول :

ومركب ك (مَعْدٍ يَكْرِيَا) . . . وَجُمْلَةٌ مُحْكِيَةٌ لِنِ تَعْرِبَا  
ك (شَابَ قَرْنَاهَا) و (ذَرَحَبًا) . . . وَمِنْهُ بَيْتٌ قَدْ نَمِنَهُ الْأَبَا  
نَبِئْتُ أَحْوَالِي بَنَى يَزِيدُ . . . ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ قَوِيدُ (٢)

فهو يشير الى أن العلم قد ينقل عن مركب هو جملة ، وغير  
جملة فالجملة مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، لكن العرب لم تنقل  
الا من الجملة الفعلية فمن ذلك ما فاعله ظاهر ك (شاب قرناها)  
ومن أبيات الكتاب :

---

(١) رجز من شواهد سيبويه المجهولة القائل ح ١ ص ٧٨ وينظر الخزانة ح ٢  
ص ٣٧٣ والعيني ح ٤ ص ١٩٩ شرح عمدة الحافظ ص ١٠٦ وشرح التسهيل ح ٢  
ص ١٩٣ وشرح الكافية الشافية ح ٣ ص ١٢٨٧ .  
(٢) ينسب هنا الرجز لرؤية بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ والفديد  
الصوت الشديد .



قالوا : الاستشهاد بكلام الفصحاء ومن ذلك قوله :

وَالْحَقُّوْا بِ(كَانَ) كَأَدَّ وَعَسَى . : دَلِيْلُهُ (عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوْسَا) (١)

فهذا من أقوال الزباء لما ألجأها قصير الى غارها  
والغويير : تصغير الغفار .

وأبؤس : جمع بؤس، والمراد به خشونة العيش، وأصله (عسى الغويير  
أن يبأس .

ثم عدل عنه الى المصدر الصريح بؤس .

ثم جمع على أبؤس .

وهو مثل يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قلبك  
ومن هذا قوله :

وينصب المفعول فعلٌ مضرٌ . : تقول إياك وشيئًا يذكرك  
ومثل مكة والهلالا . : لما رأى الأهبة والإهلالا  
شأنك والحجج أي : الزم شأنك

أهلكك والليل أي الحق أهلكنا

وهكذا (كليهما وتمرا) (٢) . : (إياك إياك المرأ) والشرا

فقوله (كليهما وتمرا) من كلام العرب، فقد اشرف جندلة اليشكري

على عمرو بن حمران بن الاقرع الجعدي، وبين يديه (زيد) و(سنام)  
و(تمرا) .

فقال له عمرو من (أيهما تحب أن أطعمك) - يعنى الزبد والسنام -

فقال له جندلة : (كليهما وتمرا) .

والتقدير : أعطنى كليهما وزدنى تمرا .

(١) ينظر مجمع الأمثال للميداني بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ح ١

ص : ٦٤

(٢) ينظر مجمع الأمثال للميداني ح ٢ ص ١٢٨ وما بعده .

ويسرى (كلاهما) بالرفع على معنى لك كلاهما وأزيدك تمرا .  
وقد أشار الناظم بقوله (اياك اياك المرا) الى بيت الكتاب:  
فَايَاكَ اِيَاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ .٠٠ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (١)  
(٤) التمثيل :

عنى الناظم بالتمثيل للاحكام ، وهو فى تمثيله يختار الجمل واضحة  
المبنى ، والمفردات لا تحتاج الى تفسير ، واكثر ما يعتمد فى تمثيله على  
القرآن الكريم كقوله فى ضمير الفصل .

والفضل بين المبتدأ والخبر .٠٠ إن عرفنا اختص بهذا المضمير  
يجىء فى (كان) وباب اننا .٠٠ وباب (ما) أيضا وباب ظنا  
كمثل (انه هو العفور) (٢) .٠٠ فهو لفعل زائد ضمير  
وكقوله فى الفعل الذى يتعدى الى مفعول بنفسه والى آخر بحرف الجر  
الذى يجوز سقوطه :

الرابع الذى له مفعول .٠٠ ثم له لاخر ومفعول  
يكون ساقطاً ومستبيناً .٠٠ ك(اختار موسى قومه سبعيناً) (٣)  
وأحيانا يمثل بالقرآن وبغير القرآن تقريبا لأذهان المبتدئين ، وتقوية  
للحكم كقوله يتحدث عن (ان) وأخواتها :

وكلها لا يتقدم الخبر .٠٠ على اسمها إلا ظروفاً تعتبر  
تقول (ليت بيننا محمداً) .٠٠ كقوله (إن علينا لله دى) (٤)

(١) ينظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ وينسب للفضل بن عبد الرحمن القرشى  
وينظر الخزانة ١ / ٤٦٥ والعينى ٤ / ١١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ح ٢٥ / ٢٥  
ومعنى المرء : المجادلة والمخالفة فى الكلام .  
(٢) من الآية رقم ٥٣ سورة الزمر .  
(٣) من الآية رقم ١٥٥ سورة الأعراف .  
(٤) من الآية رقم ١٢ سورة الليل .

وكقوله في معرض ذكر مصادر يجب اضممار أفعالها :

وخبيةً وجندلاً وبهراً . . . و (صِبْغَةَ اللَّهِ) (١) وجدعاً عقراً

فقوله صبغة الله هي (فعللة) من الصبغ، وأخواتها في مذهبيها  
وعد الله (٢) . . . سنة الله (٣) . . . كتاب الله (٤) . . . صنع الله (٥) .

فهذه كلها أصلها شيء واحد كأنه قيل . . . صبغ الله صبغة فحذف  
الفعل وأضيف المصدر الى فاعله فاذا ماظهر الفعل بطلت الاضافة .

وقد يقتصر على التمثيل بمثال من عنده كقوله :

و (رَبِّ) للتقليل في المنكر . . . ك (رَبِّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلًا قُرَى)

والناظم في تمثيله كثيرا ما يستوفى الأقسام ، ومن ذلك تمثيله للفظ

المفيد بجملتين احدهما اسمية والأخرى فعلية حين قال :

اللفظُ إنَّ يَعدُّ هُوَ الكلامُ . . . نحو (مضى القوم) و (هُم كرام)

وقوله هذا أغناه عن بيت آخر كما فعل ابن مالك في كافيته

الشافية يمثل للكلام بعد أن عرفه .

وهو من اسمين ك (زَيْدٌ ذَاهِبٌ)

واسمٌ وفعلٌ نحو (لَا زَالِيٌّ)

فقول ابن معط في هذا المقام أوجز من قول ابن مالك

وقد يقضى المقام من الناظم أن يستغرق في التمثيل بيتا كاملا

كقوله في حديثه عن أدوات الشرط :

تَقُولُ (إِنْ تَلِمَ بِنَا نَكْرِمَكَا . . . وَأَيُّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرُكََا)

(١) من الآية رقم ١٣٨ سورة البقرة

(٢) من الآية رقم ٤ سورة يونس

(٣) من الآية رقم ٣٨ سورة الاحزاب

(٤) من الآية رقم ٢٤ سورة النساء

(٥) من الآية رقم ٨٨ سورة النمل

وكقوله في التمثيل للفعل المضارع مع اختلاف الحرف المبدوء به :

والمبهم المعرَّب للتشبيهِ . . باسم حرف من (أُنيتُ) فيه  
نحو (أنا أضربُ نحنُ نضربُ . . أنتَ تضربُ وزيدُ يضربُ)

وقد يستغرق التمثيل أكثر من بيت كقوله في النواصب :

. . نحو (الآن تزورنا فنعطيكاً )

وما أعيبُ فعله فاعذ لك . . ولا نعبُ فعل امرى، وتفعله  
وسرتُ حتى أدخل البلدأى . . سرتُ إلى أن وعلى تقدير "سكى"

٥ - نظم المذاهب، ونسبتها إلى أصحابها :

وقد يرجح ما يراه منها كقولهم :

واشتقَّ الاسم من سَمَا البصريُّون . . واشتقَّه من وَسَم الكوفيُّون  
والمذهبُ المقدمُ الجليُّ . . دليلُهُ الاسماءُ والسُّمِّيُّ  
واشتقَّ كوفيُّون أيضاً مصدراً . . من فعله نحو : نظرتُ نظراً  
واشتق منه الفعلُ أهلُ البصرة . . وذو الذي به تليقُ البصرة  
إذ كلُّ فرعٍ فيه ما في الأصلِ . . وليس في المصدرِ ما في الفعلِ

تحدث في هذه الأبيات عن مسألتين خلافتين مشهورتين ، وفي

كلتا المسألتين اختار مذهب البصريين .

المسألة الأولى : أصل كلمة (اسم<sup>(١)</sup>) ، الكوفيون يرونه مشتقاً من (وسم)

ومذهب البصريين أنه من (سمو) .

والناظم رجح مذهب البصريين بأمرين :

الاول : أنه لو كان من (الوسم) لقيل في جمعه (أوسام) لأن التكسير

يرد الاشياء الى أصولها ، لكن المسموع في جمع اسم ، أسماء

(١) ينظر المسألة رقم ١ في الانصاف .

الثانى : أنه لو كان من الوسم لقل في تصغيره (وسيم) لأن التصغير كالتكسير يرد الأشياء الى أصولها لكن المسموع في تصغير اسم (سمى) .

وهذا معنى قول الناظم :

..... دليله الاسماء والمسمى

المسألة الثانية : أصل المشتقات (١) الكوفيون يرونه الفعل والبصريون يذهبون الى أن المصدر أصل المشتقات .

والناظم أيد مذهب البصريين - أيضاً - في هذه المسألة واستدل بدليل عقلى خلاصته أن كل مشتق حقه أن يدل على ما فى المشتق منه ويزيد عليه ، لأن نسبته اليه كنسبة الصورة الى المادة ، فإذا كان الكرسي خشباً فليس كل خشب كرسيًا لأن الكرسي فيه الخشب والدسر .

كذلك فإن الفعل اشتمل على ما فى المصدر وهو الحدث ، ولم يشتمل المصدر على ما فى الفعل وهو الزمان ، فدل ذلك على أن الفعل مشتق من المصدر .

ومن هذا ما ذكره فى حديثه فى الضمير معرجاً على التنازع :

••• ومنه ما تُسر باسم انْفَرَد

وذاك فى عطف عوامل على ••• عوامل تنازعُ اسمًا انْجَلَى

كمثل زارنى ووزرت عمّرا ••• ومنه آنونى أفرغ قَطْرًا

فسبويه يُعمل الأخيّرًا ••• فى ظاهرٍ ويجعل الضميرًا

---

(١) تنظر المسألة رقم ٢٩ فى الانصاف .



بِأَسْبَغِي الْعَمَلِينَ وَهِيَ أَوْلَسَى  
وَعَكْسَ الْكُوفِيِّ هَذَا الْقَوْلَ  
يَشْهَدُ (هَاؤُمِ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ)

لِسَبِيحِيهِ وَاللُّغَاتُ الْعَالِيَةَ

وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين (١).  
وقد اتفق الطرفان على جواز أعمال كل واحد من العاملين إذا لم  
ينقض معنى ، لكن خلافهم في المختار أعماله .

فمذهب الكوفيين : المختار أعمال الأول .

ومذهب البصريين : المختار أعمال الثاني .

والناظم كعادته يؤيد المذهب البصري مستدلاً بالسمع  
مستشهداً بما ورد في القرآن الكريم ومن ذلك قوله - تعالى - "آتونسي  
أفرغ عليه قطراً" (٢) .

ف(قطراً) منصوب بـ(أفرغ) لأنه لو كان منصوباً بـ(آتونسي) لقال  
أفرغه قطراً ، فأضمر واستدل بقوله - تعالى - "هاؤم اقرأوا كتابيه" (٣)  
ف(كتابيه) منصوب بـ(اقرأوا) لا بـ(هاؤم) لأنه لو نصبه به لقال هاؤم  
اقرأوه ، فأضمره .

وقول الناظم (واللغات العلية) يقصد اللهجات العربية الفصحى  
كقول طرفسة (٤) :

عَلَى غَيْرِ ذَنْبٍ قُلْتَهُ غَيْرِ أُنِي . . . نَشَدْتُ فَلَمْ أَغْفَلْ حَمُولَةَ مَعْبِدِ

(١) ينظر المسألة رقم ١٣ في الانصاف (٢) الآية رقم ٩٦ سورة الكهف

(٣) الآية رقم ١٩ سورة الحاقسة (٤) ينظر ديوان طرفسة بن

العبد ص ٣٥ ، ونشدت : طلبت ما فقد مني ، أغفل : أنكر

الحمولة : التي تطبق أن يحمل عليها من الإبل معبد : أخو الشاعر

وقول الفرزدق (١) :

وَكَانَ آلُ أَبِي الْعَاصِي إِذَا غَضِبُوا . . لَا يَنْقُضُونَ إِذَا مَا اسْتَحْصَدَ الْمُرْرُ

ومن ذلك قوله يتحدث عن (ما) الحجازية :

. . والحرف (ما) وهو كـ (ليس) يجعل

في لغة الحجاز إن لم يبطل . . النفي منها وإذا لم يُجْمَعَل

خبرها مقدماً على اسمها . . حينئذ يزيلها عن حكمها

يشهد للحجاز في لغاتهم . . مقالة (ماهن أمهاتهم)

ومن عدا أهل الحجاز رفعوا . . خبر (ما) إلا الذين سمعوا

النصب في القرآن فيما ذكراً . . ومنه في يوسف (هذا بشراً)

في (ما) النافية مذهبان :

أحدهما : أن تلحق بـ (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر ، وهو مذهب الحجازيين ، وبه نزل القرآن قال - تعالى - (ما هذا بشراً) (٢) وقال (ماهن أمهاتهم) (٣) .

الثاني : ألا يكون لها عمل ، وهو مذهب بني تميم ، ولغتهم في هذا أجرى على القياس ، لأن العامل في الأسماء حقه أن يختص بالأسماء ، كما أن عامل الأفعال مختص بالأفعال .

وقد قرأ عاصم الجحدري (٤) (أمهاتهم) بالرفع .

قال سييويه :

”وبنو تميم يقرأون (ما هذا بشر) إلا من درى كيف هي في المصحف“

(١) ينظر ديوان الفرزدق ص ٧٨ ، استحصد : أحكم القتل ، والمرر : الحبال

(٢) الآية رقم ٣١ سورة يوسف

(٣) الآية رقم ٢ سورة المجادلة

(٤) أحد القراء السبعة .

وكلام الناظم يؤذن بأن كل عربي يسمع الآية ينصب الخبر مطلقا  
وكلام سيبويه ليس كذلك لأنه يؤذن بمنابعة الآية فقط .

ومهما يك من شيء فان ابن معط يشير بقوله (فيما ذكرنا)  
الى كلام سيبويه - رحمه الله - وأسلوبه في النظم يوحى بأنه يرجح  
مذهب اهل الحجاز بدليل استشهاده بالآيتين بالقراءة التي  
وردت عليه .

وقد يذكر الخلاف بين الفحاة وينسب كل رأى لصاحبه  
ولا يرجح رأيا من الآراء كقوله (١) :

وسيبويه جرَّ بعدَ لَوْلَا . . لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَأَاهُ أَوْلَى  
كقوله كَسَمَ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ . . وابنُ يزيد (٢) رَدَّ هَذَا الرَّأْيَ

إذا وقع بعد (لولا) مضمرة وجب ان يكون منفصلا كقوله تعالى  
”لولا أنتم لكننا مؤمنين“ (٣) .

وقد ورد عن العرب (لولاك) و(لولانا) . . الى (لولاهن)  
وأنشده سيبويه (٤) ليزيد بن الحكم الثقفي (٥) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَّتْ كَمَا هَوَى . . بِأَجْرَائِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

---

(١) ينظر المسألة رقم ٩٧ في الانصاف .

(٢) المبرر .

(٣) الآية رقم ٣١ سورة سبأ .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/٣٨٨ .

(٥) من الطويل من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي يعاتب فيها أخاه  
أوردها له القالى في الامالى ١/٦٨ وصاحب الخزانة  
١/٤٩٦ .

وأشده الفراء<sup>(١)</sup> لعمر بن العاص يخاطب معاوية<sup>(٢)</sup> :

أَنْطِيعُ لَيْبًا مِّنْ أَرَاقٍ وَإِمَاءِنَا . وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ

ومذهب سيبويه في ياء (لولا) وأخواتها أنها في موضع جر  
بـ (لولا) لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر  
والنصب هنا ممنوع لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية  
واجبة أو جائزة .

ولا تخلو منها وجوبا إلا وهي مجرورة ، وياء (لولا) خالية  
منها وجوبا ، فامتنع كونها منصوبة ، وتعين كونها مجرورة .  
وقال الفراء في معاني القرآن :

” وقد استعملت العرب (لولا) في الخير وكثيرها الكلام حتى استجازوا أن  
يقولوا (لولاك) و (لولاي) والمعنى فيهما كالمعنى في قولك (لولا أنا)  
و (لولا أنت) .

وروى الزمخشري في المفصل هذا الرأي عن أبي الحسن  
الأخفش فقال :

” ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع ” .

وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد .

” هذا لحن لا يجوز أن يقال ”

وقد رد عليه بأن سيبويه عدل ثقة وماروى إلا ما سمع .

وأبلغ ما قيل في الرد على سيبويه : ان عربية هذا القائل ضعيفة .

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٨٥ .

(٢) من الطويل من قصيدة لعمر بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان  
واراد بالحسن : الحسن بن علي بن أبي طالب وهو من شواهد ابن  
مالك في شرح الكافية الشافية ٧٨٧ والعيني ٣/٢٦٠ والانصاف ٢٩٣

وابن يعيش ٣/١٢٠ .



مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا ٠٠ وَقِيلَ يَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِيهَا  
وَقِيلَ بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالٍ ٠٠ كُلُّ فُلَانِيٍّ مِنَ الْأَفْعَالِ

يتحدث الناظم عن (تراك) ويقصد به ما كان على وزن (فعال)  
من أسماء الأفعال نحو تراك بمعنى اترك ومناع بمعنى (امنع) وقد  
وردت عن العرب .

حكى المرزوقي في شعر الهذليين أن الرجل كان يغير على القبيلة  
فيستاق إبلها فيلحق واحد منها فيقول :

تَرَائِكِيهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَائِكِيهَا ٠٠ أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَائِكِيهَا  
فيقول له المغير :

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا ٠٠ أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أُرْبَاعِيهَا  
وقد كثر في كلامهم هذا اللون من الأسماء واختلف النحويون في  
قياسه .

فمنهم من ذهب إلى قياسه فجوز أن يقال : أكال وكتاب . . .  
ومنهم من اقتصر على ما ورد ولم يتجاوزوه .

ومن هذا القبيل قول الناظم يذكر الآراء في (مع) ولا ينسبها  
إلى أصحابها ولا يعلل واحداً منها :

وَلِي (مَعَ) الْخُلْفُ فْقِيلَ ظَرْفٌ ٠٠ وَقِيلَ إِنَّ أُسْكُنَ لَهُوَ حَرْفٌ

فهو يذكر آراء العلماء إجمالاً غير منسوبة لأصحابها وما هو جدير  
بالذكر أن في (مع) رأيين :

الأول : واليه ذهب الأكثرون وعلى رأسهم الخليل ابن أحمد وهو أن  
مع اسم وهي ظرف، وما رواه الخليل في هذا الصدد (جئت من معه)  
وقالوا : جئنا معاً بالتنوين .

الثانى : أن (مع) حرف لخلوها من علامات الأسماء :

وهذا المصنف لا يفسح المجال لذكر الخلافات المتعددة بين النحاة فكثيرا ما أغفل الخلاف في مسائل اشتهر فيها الخلاف بحيث يندر من المؤلفين من أهمل الخلاف .

من ذلك القول في سبب اعراب المضارع الذى مر عليه الناظم مر الكرام فلم يخض فيه واكتفى بقوله عن الفعل المضارع :

هَذَا خُصُوصًا مَعْرَبٌ مَرْفُوعٌ . . . واجزئه وانصبه بما سَنَسْمَعُ

وقوله يعدد أوزان الاسم الخماسى المجرد :

وَاللُّخْمَاسَى جَاءَ قَرطَعِبَ وَلَهُ . . . سَفَرَجَلٌ جَحْرَشٌ قَدْ عَمِلَتْ

أغفل التنبيه على خلاف ابن السراج <sup>(١)</sup> الذى اثبت وزنا خامسا هو (فعلل) ومثل له بـ (هندلع) لبقلة <sup>(٢)</sup> .

وقوله : \_\_\_\_\_

. . . . . والنكرات لم تؤكد جمع

فهذا مذهب البصريين اقتصر عليه الناظم ، واجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة <sup>(٣)</sup> محتجين بقول الراجز <sup>(٤)</sup> :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا

تَعْمَلِنِي الزَّلْفَاءُ حَوْلًا اَكْتَعًا

ولكن الناظم لم ينبه عليه \_\_\_\_\_

(١) هو ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى

(٢) ينظر الاصول فى النحو لابن السراج ح ٣ ص ١٨١

(٣) تنظر المسألة رقم ٦٣ فى الانصاف

(٤) حولا اکتعا : تاما وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥١٢ المغنى ٦١/٢

همع الهوامع ١٢٣/٢ البهجة المرضية ١٢٤ ابن عقيل ٣٨١١٢ المكودي ١٦/٢

المقاصد النحوية ٩٣/٤ الخزانة ٣٥٧/٢ ابن حمدون ١٦/٢ الاشمونى ٦٦/٣

الدرر ١٥٦/٢ .

## ٦ - التنبية على الأحكام :

والناظم لا يفتأ من مسألة لأخرى يبين الأحكام  
ويتبها عليها ومن ذلك :

### - التنبية على الأصل :

وذلك كقوله :

القول في الإعراب والبناء . . الأصل في الإعراب للأسماء

وقوله :

والحرف مبنى بكل حال . . والأصل في البناء للأفعال

وقوله :

القول في بيان غير المنصرف . . الصرف في الأسماء أصل استخفاف

وقد لا يمنع الإيجاز من التعليل لما نبه عليه أنه الأصل كقوله :

القول في التعريف والتنكير . . تنكير الاسم الأصل كالنكير

الآ ترى عموم شئ في أول . . وكان قبل (زيد) اسماً رجلاً ؟

ذكر أولاً أن الأصل في الاسم التنكير ثم رأى أن هذه قضية

تحتاج إلى بيانه واستدلال فاستدل على صحتها بأن الأسماء العامة

قبل الأسماء الخاصة كالشئ ، والموجود ولذلك إذا ولد الإنسان

لزمه الاسم المشترك قبل الخاص كقولود وإنسان وذكر .

ودليل آخر ناشئ عن الأول وهو ما من مسمى باسم

خاص ك(زيد) إلا وله اسم عام ك(رجل) .



— التنبية على الواجب: —

فمن ذلك قوله: —

••••• وحيثُ الغيت إن الخليفة  
من الثقيلة فأوجب لامًا ••••• تجعل واجبًا بها الكلامًا  
نحو (وإن كادوا ليفتنونك) (١) ••••• وهكذا لام (ليزلقونك) (٢)  
وقوله في الاستثناء بـ (إلا):

والنصب في التكرير والتقديم ••••• والانقطاع واجب للزوم  
وقوله ينحدث عن الضمير:  
والمضمر المجرور حتمًا يتصل ••••• بالاسم أو بالحرف ليس ينفصل  
وقوله في تأنيث الفعل للفاعل المؤنث:

وإن يؤنث فاعلٌ ضمير ••••• فليس في تأنيثه تخيير  
— التنبية على الجائز: —

وذلك كقوله: —

وتارةً يجوزُ حذفُ المبتدأ ••••• والحذف في الخير — أيضًا — وردًا  
في قوله (صبرٌ جميلٌ) (٣) قدرًا ••••• مبتدأ قومٌ وقومٌ خبرٌ —  
وقوله في تأنيث الفعل للفاعل:

وإن فصلت الفعل عن فاعله ••••• لم تجب التأنيث في فعله  
وهكذا التخيير في المؤنث ••••• غير الحقيقي فلا تكثر

(١) الآية رقم ٧٣ سورة الاسراء.

(٢) الآية رقم ٥١ سورة القلم.

(٣) الآية رقم ١٨ سورة يوسف.



## - التنبية على الأجود والجيد :

وذلك كقوله في اشتغال العامل عن المعمول :

وإن أتت همزة الاستفهام .°. أو حرف نفى أول الكلام  
أو كان أمر في مكان الخبر .°. أو قبله منصوب فعل مظهر  
كمثل (زيداً اضربن عبده) .°. و (جعفراً لا تخلن عبده)  
أو قبل الاسم جملة فعلية .°. ك (عبته) و (النضر عبت زينه)  
فالنصب في جميع هذا أجود .°. والرفع - أيضاً - عرى جيد

يشير الناظم الى بعض مسائل الاشتغال وهي التي

يجوز فيها الرفع والنصب أرجح وهذا :

- أ - اذا وقع الاسم بعد اداة يغلب ان يليها فعل كهزمة الاستفهام .
- ب - اذا وقع الاسم قبل فعل دال على الطلب كالأمر والنهي والدعاء .
- ج - اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمه جملة فعلية  
ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو (قام زيد وعمرا اكرمه) فيجوز  
رفع (عمرو) ونصبه ، والمختار النصب لعطف جملة فعلية على جملة  
فعلية .

## - التنبية على الأولى :

كقوله يتحدث عن دخول (أن) الناصبة في خبر (كاد) :

(أن) مع (كاد) في شذوذ وضحا .°. قد كاد من طول البلى أن يمتصحا

ونترك (أن) أولى بذاك وردا .°. (كادوا يكونون عليه لبدا) (١)

(١) الآية رقم ١٩ سورة الجن .

معنى (كاد) مقارنة الفعل فيقال (كاد زيد يحج) إذا ظهرت منه أمارات تدل على الاستعداد وقرب السفر ولاندخل (ان) في خبرها الا نادرا، ولذا عد من الشواذ قول رؤبه كَادَ مِنْ طُلُوعِ الْبَلَى أَنْ يَمُصَّحَا (١).

### قَدَّ كَادَ مِنْ طُلُوعِ الْبَلَى أَنْ يَمُصَّحَا

شبهه (كاد) بـ (عسى) لأنهما يشتركان في كون الفعل معدوم الحصول بعدهما وحمل قوله - صلى الله عليه وسلم (كاد الفقر أن يكون كفرا) (٢) على زيادة (أن) والذي جاء في القرآن الكريم تجردها من (أن) كقوله - تعالى - (كادوا يكونون عليه لبدا) .

ومن التنبيه على الأولى قوله :

ونحو (مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا) . والرُّعُ فِي هَذَا الْآخِرِ أَوْلَى

أشار المصنف الى بيت الكتاب الذي ذكره سيبويه لأسامة بن الحارث الهذلي (٣) .

فَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَنَلَفٍ . وَيُرَّحُّ بِالذِّكْرِ الضَّابِّطِ

- (١) هذا بيت من الرجز المشطور وقبله : ربح عفاه الدهر طولا فانمحي وينظر كتاب سيبويه ٤٧٨/١ حيث نسب الى رؤية بن العجاج ، وأقر الأعلام هذه النسبة وقد اوردته ناشر ديوان رؤية في ملحقات الديوان ص ١٧٢ ، وينظر الانصاف ٥٦٦ والمقرب ١٧ والخزانة ٩٠/٤ والعيني ١١٥/٢ بهامش الخزانة وابن يعيش في شرح المفصل ١٢١/٧ ومعنى يمصح : يذهب .
- (٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠١ والجامع الصغير ٢٣١ .
- (٣) من البحر المتقارب لأسامة بن الحارث الهذلي كما في ديوان الهذليين ١٩٥/٢ وينظر سيبويه ١٥٣/١ شرح التسهيل ١٠٩/١ ، شرح عمدة الحافظ ٣٩٢/١ شرح المفصل ٥٢/٢ العيني ٩٣/٢ همع الهوامع ٢٢١/١ - الأشمونى ١٣٧/٢ .

ف(ما) مبتدأ .

و(أنت) مرفوع بفعل كون محذوف تمام .

و(السير) مفعول معه على رواية النصب، ومعطوف على (أنت) على رواية الرفع، ويمكن اعراب (أنت) في هذه الحالة خبر (ما) الاستفهامية .

ومن ابيات الكتاب (١) :

وَأَنْتَ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا . . . رَهَامٌ وَمَا الْجَدِيُّ وَالْمَنْفُورُ (٢)

- التنبية على المشهور -

كقوله في العطف :

وَأَوْ وَإِمَا فِيهِمَا الْمَشْهُورُ . . . الشَّكُّ وَالْإِبْهَامُ وَالنَّخِيرُ

وقوله يتحدث عن ظن وأخواتها :

وَأَنَّ نَوَسَطْتَ أَتَى النَّخِيرُ . . . لَكِنَّهَا أَعْمَالُ الْمَشْهُورِ

فهذا هو الموضع الذي يتساوى فيه اعمال هذه الأدوات

واعمالها وهو ما يسمى الالغاء وذلك حين تتوسط الأداة بين الجزأين فيجوز الاعمال لأن للفعل قوة بتقدمه على أحد الجزأين تقتضى ترجيح الاعمال .

وضعفا بتأخره عن الجزء الآخر تقتضى ترجيح الالغاء فخير المتكلم

بين الاعمال والالغاء، والناظم ينقل أن اعمالها هو المشهور عند العرب .

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢٩٩/١ .

(٢) قائله جميل بن معمر والبيت في ديوانه ص ٩١ - وينظر الخزانة ج ١/ ٥٠١ -  
العيني ٤٠٨/٤ شواهد المعنى للسيوطي ١٧٠ اللامل ١٨٨ - وقوله  
تهام : بفتح التاء نسبة الى تهامة بكسر التاء ، خففوا ياء النسب لزيادتهم الألف  
كما قالوا شام ، ويمنان في المنسوب الى الشام واليمن ، وفتح التاء على شذوذ  
النسب .

- التنبیه علی الشاذ :

واكثر الناظم من ذكر الشاذ حتى لا يكاد يمر باب من الابواب  
الا ويشفعه بماورد شاذاً منه ويمكن تصنيف ما نص على شذوذه  
الى صنفين :

أ - ما شذ من الصيغ :

فمن ذلك قوله :

..... (فُعِل) .: قد جاء في الشذوذ منه (دُئِل)

اشار الى ماورد عن العرب على وزن (فعل) وهو قولهم (دئِل)  
فهذا البناء لم يثبت في سيويه ، وأثبت أبو الحسن الأخفش وذكر الدئل  
وهي دويبة .

وقد رد أصحاب سيويه على أبي الحسن بجواز أن يكون اسماً  
منقولاً عن فعل من (دال) اذا نشط في المشي ، ثم بنى للمفعول ، وسميت  
به الدويبة - كما قالوا (التنوط) - لطائر - و (الينجلب) - لاحدى  
الخرزات .

ومما شذ من الصيغ ونبه عليه المصنف قوله :

وشذ ما أعطاه في الرباعي .: ومثله يحتاج للسمع

وما ذكره الناظم من شذوذ (ما أعطاه) ونحوه مما صيغ في التعجب  
من الفعل الموازن لأفعل هو رأى المازنى والأخفش ، والمبرد ، وابن  
السراج والفارسي ومن وافقهم ومذهب سيويه الجواز فقد تحدث  
عن فعل التعجب فقال (١) :

وبناؤه أبداً من (فعل) بفتح العين - و (فعل) بضم العين

و (فعل) - بكسر العين - و (أفعل) .

هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرفوا فجعلوا له مثالا واحدا  
يجرى عليه ، فشيبه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و (ما)  
وان كان من (حسن) و (كرم) و (أعطى) .

وقد تابع سيوييه كثير من المحققين كابن مالك الذي قال (١) :  
”بقوله أقول لكثرة ورود ذلك عن العرب نحو (مأعطاء للدراهم)  
و (مأولاه للمعروف) و (مأحسنه الى الناس) .

ولأن (أفعل) يشبه (فعل) و (فعل) و (فعل) في كون مزارعه  
رباعى اللفظ بخلاف غيره من ذوات الزيادة ” .

وتعليل ابن مالك لمذهب سيوييه أقرب من تعليل أبي  
سعيد السيرافي الذي قال :  
”نقدر طرح الهمزة ” .

لأن المقصود التعجب من فعل متعد ، وطرح الهمزة يبطئ  
تعديته .

ب - ما شذ عن القواعد والأحكام :

وهو ما يسمه النحويون بقولهم يحفظ ولا يقاس عليه ومن ذلك قوله :

أَمَّا (عَلَى ذَا) بِمَعْنَى أَوْلَى . . . وَقَوْلُهُمْ عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَ  
فَهُوَ شَذْوْدٌ لَا تَنْفَسُ عَلَيْهِ . . .

الأصل في (عليك) أنه جار ومجرور ، وقد يستعمل استعمال  
فعل الأمر ، وفي التنزيل العزيز ”عليكم أنفسكم (٢) ” .

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ مخطوطة دار الكتب والوثائق المصرية  
ص ١٣٢ .

(٢) الآية رقم ١٠٥ سورة المائدة .

والأصل في هذا الاستعمال أن يجرب (على) المخاطب ويجعل الجار والمجرور اسم فعل متعد ، ولا يكون إلا للمخاطب حقيقة في أكثر الاستعمال كما في الآية الكريمة .

وقد جرب (على) المتكلم قليلا ، وجعله الناظم شاذاً .

وهو محمول على غير ظاهره ، فإذا قال المتكلم (على زيداً) فكأنه قال (أولنى زيداً) فهو من باب الكناية عن المسبب بالسبب .

وقد استعمل (على) مع ضمير الغائب فقد قيل لبعض العرب (ان فلاناً يطلبك) فقال (عليه رجلاً ليسنى) أى : ليطلب رجلاً غيرى .

وفي الحديث الشريف (فمن لم يستطع فعله بالصوم) وهو أفضل مما قبله وأحسن لأنه سبق بقوله يا معشر الشباب ، فقد تقدم بذلك ذكر الخطاب .

ومن ذلك قول الناظم - رحمه الله :

والمضمر المجرور إن عطفتَا . . عليه جىء بما به جرتَا

نحو (حنى به وبالفُلام) . . وشدَّ منه بك والأُيام

وقضية العطف على المضمر المجرور مشهورة في كتب النحاة لكثرة المخالفين .

فقد ذهب كثير من العلماء - ومنهم الناظم - الى اشتراط إعادة

الجار مع المعطوف اذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً كقوله تعالى "فقال لها وللأرض<sup>(١)</sup>" وقوله - جل من قائل "قل الله ينجيكم

---

(١) الآية رقم ١١ سورة فصلت .



منها ومن كل كرب (١) .

وحكم هؤلاء على ما خالف ذلك بالشذوذ كقوله تعالى  
” واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (٢) ” - بكسر الميم في  
الأرحام بالعطف على الضمير في به - وهي قراءة حمزة  
وابن عباس، والحسن، ومجاهد (٣)، وقتادة (٤)، والنخعي (٥)  
والاعمش (٦) .

وأمضوا هذا الحكم على جميع ماورد عن العرب وهو كثير، ومنه  
قول الشاعر الذي أشار إليه الناظم وهو (٧) :

فاليوم قررت نهجونا وتشنمنا .  
فأذهب لمابك والأيام من عجب

ومثله في كلام الفصحاء كثير كقوله (٨) :

إذا بنا بل أبيننا اتقت ليلة .  
ظلت مؤمنة من يعاد بها

(١) الآية رقم ٦٤ سورة الأنعام .

(٢) الآية رقم ١ سورة النساء .

(٣) ابن جبير أبو الحجاج أحد أعلام التابعين توفي عام ١٠٣ هـ .

(٤) ابن دعامه أبو الخطاب السدوسي البصري الأعمى المتوفى عام ١٠٧ هـ .

(٥) إبراهيم بن زيد بن قيس الكوفي المتوفى عام ٩٦ هـ .

(٦) سليمان بن مهران بن محمد الأسدي الكاهلي .

(٧) الشاهد فيه عطف الأيام على الضمير المجرور محلا بالباء وهو الكاف في

(بك) وهو من البسيط وينظر في سيبويه ٣٩٢/١، الكامل ٧/٣، الانصاف

٤٦٤/٢، ابن يعيش ٧٨/٣، شرح التسهيل ١٩٨/٢، شواهد التوضيح

٦٨، همع الهوامع ١٢٠/١، العينى ١٦٣/٤، الخزانة ٣٣٨/٢ .

(٨) من البسيط نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٨/٢

لرجل من طيبي .

وقوله (١) :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُورِنَا . . . وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غَوِطٌ نَفَاسِيفٌ

وقوله (٢) :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوِّهِمْ . . . لَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلِّي بِهَا وَسَعِيرِهَا

وقوله (٣) :

لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٌ قَالَتْ وَرَدَتْ . . . مِنَ الْجِمَامِ عِدَا أَنَا شَرٌّ مَكْرُورٌ

والعمل بمقتضى هذه الشواهد والآية القرآنية السابقة من جواز العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار هو مذهب يونس والأخفش والكوفيين وهو اختيار الشيخ أبي علي الشلوبين (٤) ، وغيره من المحققين كابن مالك . ومن التنبية على ماورد شاذاً عن العرب قوله :

وَشَذُّ قَوْلِهِمْ سَرَادِقَاتٌ . . . جَمْعُ مَذْكُورِهِ وَحَمَامَاتٌ

مِثْلُ شَذُّوْدِ قَوْلِهِمْ سِنُونَا . . . وَأَرْضُونَ ، وَكَذَلِكَ حَرُونَا

و (سرادقات) جمع سرادق .

و (حمامات) جمع حمام .

وكان القياس فيهما أن يجمعاً مكسرين ، لكن العرب جمعتها بالألف

والتاء شذوذاً ولم تكسرهما .

(١) هذا بيت من الطويل نسبة الجاحظ في كتاب الحيوان الى مسكين الدارمي والسواري : جمع سارية وهي الاسطوانة ، الغوط : الاراضي المطمئنة ، نفانف : الهوائ بين الساريين ، ينظر هذا الشاهد في الانصاف ٢ / ٤٦٥ ، ابن يعيش ٣ / ٧٩ شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ العيني ٤ / ١٦٦ .

(٢) بيت من الطويل ينظر في شواهد التوضيح ٥٦ ، شرح التسهيل ٢ / ١٩٩ المقاصد النحوية ٤ / ١٦٦ .

(٣) من البسيط والشاهد في قوله (لي وزهير) وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ١٩٩ وشواهد التوضيح والتصحيح ٥٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٣٨ .

(٤) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأندلسي نزيل اشبيلية والمتصدر بها المتوفى عام ٦٤٥ هـ .



وكان العرب أثبتت الواو لأنه لم يستعمل له مفرد ، فصارت الواو فيه كالواو في (أفعوان) فالتزمت بها العرب في الأمثال فقالت (جاء ينفض مذرويه<sup>(١)</sup>) كما التزمت بها في الشعر قال عنيرة<sup>(٢)</sup> :

أَنْحَوِي تَنْفُضَ اسْتِكَ مَذْرُوبِهَا . . . لَنْقَلِنِي فَهَذَا عُمَارًا

٧ - متابعة البصريين :

من يمعن النظر في الدرة الالفية ويتتبع موقف الناظم بين المدارس النحوية يتضح له أن الناظم دائما متابع للبصريين ، يؤيدهم ، ويقف بجانبهم وكثيرا ما يفسح المجال لذكر أدلتهم .

وعلى عكس ذلك الكوفيون ، فكثيرا ما يغفل ذكر رأيهم وان ذكره مرة لم يتعرض لبيان ما استدلوا به .

ويمكن توضيح مواقف الناظم بين البصريين والكوفيين على النحو التالي :

أ - ذكر رأي البصريين ، ورأي الكوفيين ، والاستدلال على صحة رأي البصريين بعد بيان الناظم لرأيه في الخلاف .  
ومن ذلك قوله :

وَأَشْتَقِ الْأَسْمَ مِنْ سَمَا الْبَصْرِيِّونَ . . . وَأَشْتَقُهُ مِنْ وَسَمِ الْكُوفِيِّونَ  
وَالْمَذْهَبُ الْمَقْدُمُ الْجَلْسِيُّ . . . دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسُّمُسِيُّ  
وَأَشْتَقِ كُوفِيونَ أَيْضًا الْمَصْدَرًا . . . مِنْ فَعْلِهِ نَحْوِ (نَظَرْتُ نَظْرًا)  
وَأَشْتَقُ مِنْهُ الْفِعْلَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ . . . وَذَا الَّذِي بِهِ تَلِيْقُ النَّصْرَةَ  
إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ . . . وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

(١) المذروان طرفا الاليتين ولا واحد لهما والمعنى جاء فارغا ينظر امثال الميداني ١/ ٢٣٧ .

(٢) ينظر ديوان عنيرة ص ٣٦ مطلع مقطوعة يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي

فالناظم تعرض في هذه الابيات لمسألتين من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين<sup>(١)</sup> وفي كل واحدة منهما عرض المسألة ، وذكر موقف كل فريق ، وحكم على الرأي الراجح عنده ، وهو رأى البصريين ، وختم كلامه بذكر دليل البصريين .

ب - الاقتصار على رأى البصريين مع ذكر دليله :

ومن ذلك قوله في حديثه عن (كى) في حروف الجبر :

مِثَال (كى) كَيْمِه فِي الْاِسْتِخْبَارِ . . (ما) عَلَيْهَا احْكُم بِالْاِنْجَارِ

وعمل (كى) الجبر أمر مختلف فيه بين البصريين والكوفيين<sup>(٢)</sup> :

البصريون يقولون به ، والكوفيون ينكرونه .

وحجة البصريين في ذلك قول العرب (كيمه) ؟ ووجه الاحتجاج به

أن (ما) الاستفهامية لا تحذف ألفها الا اذا كانت مجرورة بحرف

جر أو اضافة ، ولا قائل بالاسمية فوجبت الحرفية ل (كى) العاملة

الجر في (ما) الاستفهامية .

وهكذا اقتصر الناظم على رأى البصريين مع ذكر دليله .

ج - الاقتصار على رأى البصريين من غير دليل ومن ذلك قوله :

والأمر ك (اضرب) بالسكون يُبْنَى . . . . .

وهذه ايضا من المسائل التي اختلف فيها البصريون

والكوفيون<sup>(٣)</sup> ولكل وجهة هو موليها .

---

(١) ينظر المسألتين رقم ٢٩٦ ، ١ في الانصاف .

(٢) ينظر المسألة رقم ٧٨ في الانصاف .

(٣) ينظر المسألة رقم ٧٢ في الانصاف .

فذهب البصريين أن فعل الامر مبنى على مايجزم به مضارعه  
ومذهب الكوفيين أن فعل الامر مجزوم بلام الامر المقدرة وهو معرب، وقد  
اقتصر الناظم على ذكر رأى البصريين غير مشير الى مذهب الكوفيين  
أو الى دليل البصريين .

ومن ذلك قول الناظم :

..... والنكراتُ لم تؤكد جُمع

فتوكيد النكرة توكيدا معنوياً من المسائل المختلف فيها (١) بخلاف  
توكيدها توكيدا لفظياً فإنه جائز باجماع الآراء ، فلم يمنع أحد من  
العلماء أن يقال (جاء رجل رجل ) واختلفت آراؤهم حول توكيد النكرة  
توكيدا معنوياً .  
فمنعه البصريون :

واجازه الكوفيون اذا كان التوكيد مفيداً ، وذلك اذا كان المؤكد محدوداً  
واستدلوا على صحة قولهم بقول الراجز :

يَا بِنْتِي كُنْتِ صَبِيًّا مَرَضَمًا  
تَحْمِلُنِي الذَّلَالُ حَوْلًا أَكْمَمًا  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَنَنْسِي أُرْمَمًا  
إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَمًا

فالناظم أغفل رأى الكوفيين ، واقتصر على مذهب البصريين  
غير مستدل عليه وغير مشير الى الخلاف في هذه المسألة .

---

(١) ينظر المسألة رقم ٦٣ في الانصاف .

ومن ذلك قوله :

وإن أتى الخبر وهو جملة . . . فعلية فيها الضمير فضلالة  
يعود للمبتدأ المقدم . . . كمثل (زيدٌ زرتُه للكـرّم)  
فأتى لنصبه بفعلٍ مضمَر . . . من جنس ذَا الفعل الأخير المظهر  
إذا وقع بعد المبتدأ فعل واقع على ضميره كقول القائل  
(سعد زرتُه وسعيد اكرمتُه) فالجيد رفع الاسم بالابتداء والفعل خبره .  
وجودة الرفع تأتي من حيث أنه لا يفتقر الى اضممار .  
ومع هذا يجوز نصب الاسم فيقال : (سعدا زرتُه وسعيدا اكرمتُه) .  
وتفرقت مذاهب العلماء في العامل فيه النصيب<sup>(١)</sup> .

فذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر الذي عمل في  
ضميره النصيب وهذا بعيد لأنّ القول به يؤدي الى عمل الفعل الذي  
يتعدى لمفعول واحد الى مفعولين من غير سبب للتعدى ولا قائل به .  
ومذهب البصريين أن العامل في الاسم الظاهر النصيب عامل مضمَر  
كالظاهر لفظا ومعنى كأن القائل قد قال (زرت سعدا زرتُه واكرمت سعيدا  
اكرمتُه) فاستغنى عن اظهار المضمَر بدلالة الثاني عليه .  
ويتضح من الابيات أن الناظم اقتصر على رأى البصريين من غير  
استدلال ، في الوقت الذي أغفل فيه الإشارة الى مذهب الكوفيين .

د - متابعة البصريين في ذكر مصطلحاتهم :

فهو يقول :

القولُ في ذكر حُرُوفِ الجَرِّ . . . . .

وهو اصطلاح بصرى والكوفيون يسمونه الخفض .

(١) ينظر المسألة رقم ١١ في الانصاف .

ويقول :

**القول في تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعْتٌ وَتَأْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ**

فذكر التأكيد وهو اصطلاح بصري

أما الكوفيون فيسمونه (الترجمة) أو (التبيين) وقال ابن كيسان

يسمونه بـ (التكرير) ولعل ابن كيسان عنى التوكيد اللفظي .

### ٨ - الاعتداد بالسمع :

والسمع أصل من الأصول التي بنى عليها الناظم آراءه فثبت

ما يعتمد عليه في إرساء الأحكام .

١ - من ذلك قوله :

**ومنهم ما كِدَتْ آيِبًا سُمِعَ . والخبر انصبه والاسم يرتفع**

الأصل في (كاد) وأخواتها أن يكون خبرها مفردا منصوبا

وترك هذا الأصل فاستعملت أخبارها أفعالا مضارعة فلذلك افرد

عن باب (كان) .

ولكن لما كان الأصل في أخبارها الافراد تبهوا عليه

في بعض الكلام فسمع نحو قول الراجز (١) :

**اكثرت في العذل ملحًا دافسًا**

**لانكثرن إنسى عسيت صافسًا**

(١) ورد هذا الرجز في ذيل ديوان رؤبة مما وجدته ناشرة من سوريا اليه

وينظر هذا الرجز في الخصائص ١/ ٩٨ وشرح ابن يعيش ٧/ ١٤٤ والمغنى

١/ ١٣٣ وابن عقيل ١/ ٢٧٧ والأزهار الزينية ٥٣ وشرح التسهيل ١/ ٦٤ .



وقول تأبط شرا الذي أشار إليه الناظم (١).

فَأَبَتْ إِلَى قَهْمٍ وَلَمْ أَلِكْ آيِيًّا . . . وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

٢ - ومن ذلك قوله :

كَذَاكَ أَنْ وَكَأَنَّ خُفِّسَا . . . فِي الشَّعْرِ وَالْقُرْآنُ ذَاكَ عَرَفْنَا

نَحْوُكَ أَنْ لَمْ تَغْنِ أَنْ لَا يَرْجِعُ . . . أَنْ هَالِكٌ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا يَسْمَعُ

أر المصوحة الثقيلة اذا خفت جاز اعمالها واهمالها ، وقد نسيك

(كان) وقد استدل الناظم على صحة ذلك بالسمع وأشار الناظم الى ماورد

في القرآن الكريم وما سمع في الشعر :

ففي القرآن الكريم (أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا (٢) ) و(كأن

لم تغن بالامس (٣) )

وفي الشعر قول الأعشى (٤) :

فِي فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا . . . أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْلَى وَيَنْتَعِلُ

٣ - ومن ذلك قوله :

وَكُلُّ مَدُوحٍ وَمَذْمُومٌ رُفِعَ . . . بِالْأَبْتَدَاءِ وَالْمِثَالِ قَدْ سُمِعَ

---

(١) من قصيدة مشهورة لتأبط شرا ذكرها أبو تمام في الحماسة وفهم : قبيلة الشاعر وأراد بقوله : تصفر : نأسف وتحزن لابتعادى عنها - وينظر هـذا الشاهد في شرح الحماسة للتبريزي ٨١ / ١ وللمرزوقي ٧٤ والخصائص ٢٩ / ١ والانصاف ٥٤٤ / ٢ واللسان ماد ص فر) أوضح المسالك ش ١١٨ والعيني ١٦٥ / ٢ والخزانة ٣٥٨ / ٣ وابن حمدون ٩٧ / ١ .

(٢) الآية رقم ٨٩ سورة طه .

(٣) الآية رقم ٢٤ سورة يونس .

(٤) من البسيط من قصيدة للأعشى ينظر ديوانه ص ١٤٧ وشرح الكافي

الشافعية ٤٩٨ .

ينحدر الناظم عن المخصوص بالمدح والذم وهو المحدث عنه فـى  
باب نعم ويئس بالفعل والفاعل نحو (نعم الرجل زيد) و (بئس الرجل عمرو)  
فهذه أمثلة التأخير وبقاء الابتدائية وأمثلة التقديم نحو (زيد نعم الرجل)  
و (عمرو بئس الرجل) -

ويعرب المخصوص عند الناظم مبتدأ والجملة خبر والدليل على  
ذلك ما ورد فى الشعر العربى من دخول النواسخ على المخصوص نحو  
قولـه (١) :

إن ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن العشيـرة  
وقول الراجـز (٢) :

إننى إذا أغلق باب الصيـدان  
نعم شفيـع الزائر المستـأدين

فدخول (ان) على المخصوص واعرابه اسما لها دليل على  
أنه فى الأصل مبتدأ مرفوع .

٤ - ومنه قولـه :

ودون لى الشعرأتى تصديقها . . . دونكها يأم لا أطيقها

---

(١) هذا بيت من مجزوء الكامل ورد فى قصيدة لأبى دهبـل الجمـحى يمدح  
المغيرة بن عبد الله ، وينظر شرح عمدة الحفاظ ٨٤٢ وشرح التسهيل ١٤ / ٢  
وهمع الهوامع ٨٧ / ٢ والمقاصد النحوية ٣٥ / ٤ والخزانة ٤٥٣ / ١ والاشمونى  
٣٧ / ٣ والدرر ١١٤ / ٢ .

(٢) من رجز لرؤبة بن العجاج يمدح فيه بلال بن أبى بردة (الديوان  
ص ٤٣) .

(دون) ظرف مكان قد يستعمل اسمان من أسماء الأفعال وذلك لسماعه من العرب في قول الراجز الذي رواه ابن جنى في سر الصناعة (١)

دُونِكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

ففي هذا الراجز تعدت دونك الى المفعول

#### ٩ - مخالفة النحاة :

وللناظم مواقف أتى فيها برأى يخالف جمهور النحاة

أ - من ذلك قوله :

ولا يجوزُ تقدم الخبَرِ . على اسم (مادام) وجاز في الآخر

فهذا يفيد أن خبر (مادام) لا يتقدم على اسمها ، وهو رأى خالف فيه جمهور النحاة فلم يعرف له في ذلك متبوع من المتقدمين ولا مشايخ من التأخرين ، لأن ما ذهب اليه مردود بالقياس والسماع - أما القياس : فان (مادام) لا تضعف عن (ليس) ولم يذهب أحد من النحاة الى منع تقديم خبر (ليس) على اسمها - ومما يستدل به على جواز ذلك قول السموأل بن عدياء (٢) :

سَلِيَ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ

فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلُـوْلٍ

(١) روى أبو الفتح بن جنى في سر الصناعة ان امرأة قالت لبنتها :

وفيشة قد اشفت جوقها

فقال لها ابنتها :

دونكها يا أم لا أطيقها

وينظر شرح الدرّة الالفية لابن الخباز لوحة رقم ٣١ مخطوطة الاسكوريال .

(٢) ينظر ديوان الحماسة بشرح التبريزي ١١٧/١ شرح التسهيل لابن

بل ان (مادام) أقوى من ليس لأن جمودها عرض بالتركيب  
ولو فكست لتصرفت قال يزيد بن الحكم الثقفي :

دُمُّ لِلخَلِيلِ بِسُوِّهِ . . مَا خَيْرُ وُدٍّ لَا يَسَكُدُ وِم  
أما السماع فقد أنشد المفضل الضبي لمزود أخى الشماخ :  
وَأَحْيَسَهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ . . وَمَا طَافَ فَوْقَ الأَرْضِ حَافِي وَنَاعِل  
وأنشده غيره :

لَا طَيْبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتِ مُنْفَعَةٌ . . لِذَاتِهِ بَادٍ كَارِ المَوْتِ وَالمَهْرَمِ  
ب - ومن ذلك قوله :

وَشَذَّ قَوْلُهُمُ زَهِيرٌ صُفْرًا . . مَرْمَخٌ كَذَا عَثِيمٌ حَقِيرًا

فهذا الذى أشار اليه بالشذوذ هو ما يسمى عند النحويين تصغير  
الترخيم ، وهو تصغير الاسم بعد تجريدته من الزوائد الصالحة للبقاء  
فى التصغير الأسمى بحيث لا تبقى الا أصوله فيقال فى أزهر : زهير  
وفى (جعفى) (جمعيف) وفى (عيزاق) (عزيق) وفى (مزاحم) (زحيم)  
وفى أحمد ومحمد ومحمود وحماد وحمدان وحامد : حميد  
وقد قاس النحاة هذا اللون من التصغير لأن المقصد منه التخفيف  
لأن التصغير موضع زيادة .

لكن الناظم حكم بشذوذه مخالفا جمهور النحاة .

---

(١) ينظر التصريح ١٨٧/١ الاشمونى ٢٣/١ ابن عقيل ٢٢٧/١ الدرر  
اللوامع ٨٧/١ العينى ٢٧٢ همع الهوامع ١١٧/١ .

ج - ومن ذلك قوله يتحدث عن نواصب المضارع:

وَنَصْبُهُ بَأَنَّ وَلَنْ فَمِ إِذَنْ . . . وَأَحْرَفُ فِيهَا أُنْ إِضْمَارٌ أَنْ

فمن المعروف عند جمهور النحاة أن نواصب المضارع أربعة: أن ولن وأذن وكى وقد اقتصر الناظم على ثلاثة أحرف هي أن ولن وأذن مستبعد (كى) من النواصب مخالفاً بذلك جمهور النحاة .

وليس هذا سهو منه كما زعم ابن الخباز لأنه تحدث عن (كى) الجارة والخلاف فيها أثناء حديثه في أحرف الجر .

وليس من المقبول أن يذكر الناظم (كى) بين حروف الجر ويسهو أو يغفل عن ذكرها في النواصب .

د - ومن ذلك قوله في بيان حكم تأنيث الفعل للفاعل المؤنث:

..... . . . . . وَالْفِعْلُ حَتْمًا وَضَعُهُ التَّذْكَيرُ

وَأَمَّا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ . . . . . تَقُولُ (قَامَتِ دَعْدٌ) غَيْرَ فَاصِلٍ

وَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنِ فَاعِلِهِ . . . . . لَمْ تَجِبِ التَّأْنِيثُ لَهُ فِي فِعْلِيهِ

وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ . . . . . غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ لِأَنَّكَ كَسَرْتَهُ

كان حق تاء التأنيث الا تلحق الفعل لأن معناها في الفاعل الا أن الفاعل كجزء من الفعل فجاز أن يدل على معنى فيه ما يتصل بالفعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في (تفعلان) و (تفعلــــون) و (تفعلين) .

وقد احتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم أول وهلة ان الفاعل مؤنث .

وجعلوا لحاقها لازماً اذا كان التأنيث حقيقياً، وأجازوا حذفها  
اذا فصل الفعل عن فاعله المؤنث الحقيقي لكن جمهور النحاة خصوا ذلك  
بالشعر فقط كقول جرير (١) :

لقد ولد الأخطل أم سؤر . . على قم استهبا صلب وشكام  
وكقول الآخر رواه سيوييه (٢) :

إن امرأ غرة منكن واحدة . . بعدي وبعديك في الدنيا لمغرور  
وكلام الناظم يفهم أن هذا الاستعمال جائز عنده في  
الاختيار وغير مقصور على الشعر .

### أمور تسترعى الانتباه :

مع أن أرجوزة (الدرة الألفية) قد بلغت القمة في التأليف، وحسن  
الصياغة مما يدل على عظمة ناظمها وقوة اقتداره ونضوج ملكته إلا أن  
دارسى هذه الأرجوزة قد تستوقفه من حين لآخر أمور تستدعي الانتباه  
وهي أمور نادرة لاتفص من قيمة النظم أو الناظم، ولانحط من شأنهما لأنها  
لاتعدو أن تكون كالشامة في وجه الحسناء .  
ومن هذه الامور :

### أ - الإخلال الناشئ عن القصور في التعبير :

١ - ومن ذلك قوله :

وكل ما لم ينصرف منكرًا . . لم ينصرف معرفًا ك (أحمرًا)

- (١) ينظر ديوان جرير ص ٥١٥ بتحقيق الصاوي .  
(٢) من البسيط من شواهد ابن مالك في شرح الكافية ٥٩٦ وابن جنس  
في الخصائص ٢/٤١٤ وابن الانباري في الانصاف ١٧٤ وابن يعيش في شرح  
المفصل ٢/٥٣ والعيني ٢/٤٧٦ والشذور ١٧٤ وجمع الهوامع ٢/٧١ والدرر  
اللوامع ٢/٢٢٥ .

هذا العموم المفهوم من كل غير مستقيم لأن ما لا ينصرف نكرة ضريان :  
أحدهما : ما ينصرف في المعرفة ، وذلك الأعداد المعدولة ، كـ (أحاد )  
وأخوانه لا ينصرف نكرة للوصف والعدل ، وينصرف اذا سميت به نكرة لسزوال  
العلتين وحدوث علة واحدة .

الثانى : ما لا ينصرف في المعرفة نحو (أحمر) فانه لا ينصرف  
نكرة للوصف ووزن الفعل ، ولا ينصرف معرفة للعلمية ووزن الفعل .  
هذا هو مذهب سيويه ، وقد خالفه أبو الحسن الأخفش  
مدة ثم وافقه في كتابه الأوسط .  
قال ابن مالك : واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته ، وذكر موافقته أولى  
لأنها آخر قوليه (١) .

٢ - ومن ذلك قول الناظم :

وَأَسْكَنَ الْمُعْتَلَّ كَ (العَوْرَاتِ) . . . وَمَا حَوَى التَّشْدِيدَ كَ (الشَّدَاتِ)

أطلق المعتل وهو باطل بنحو (ظبية) و (ركوة) ونحوهما من معتل  
اللام وانما عنى الناظم المعتل العين وهو وان لم يقيد فتمثيله دليل على  
ذلك فالمثال الذى ذكره هو (العورات) جمع (عورة) فان نحو ذلك مسن  
معتل العين بالواو ومن معتل العين بالياء نحو (بيضة) مسن اختيارا  
وان كان اسما فيقال (عورات) وفي التنزيل العزيز (ثلاث عورات لكم) (٢) أجمع  
القراء السبعة على تسكين العين وكذلك يقال فى (بيضة) بيضات .

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك بتحقيقنا ح ٣ ص ١٤٩ .

(٢) الآية رقم ٥٩ سورة النور .

ولغة هذيل الفتح فيقولون (عورات) و (بيضات). ولا يستثقلون—  
لأنه عارض قال شاعرهم (١) :

أَبُو بَيْضَاتٍ رَافِعٌ مَتَأَوَّبٌ . . . رَافِعٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ

ويلاحظ على عبارة الناظم أمران :

الأول : العموم ولولا تمثيله لما فهم مراده .

الثاني : اغفال خلاف هذيل .

٣ - ومن هذا القبيل قوله :

وَمِنْ عَدَا أَهْلِ الْحِجَازِ رَمَعُوا . . . خَيْرٌ (مَا) إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا

النَّصَبَ فِي الْقُرْآنِ لَيْمًا ذَكَرْنَا . . . وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ هَذَا بِشَكْرًا

يتحدث الناظم عن الخلاف بين اهل الحجاز وبنى تميم في اعمال

( ما ) النافية عمل ( ليس ) .

ومفهوم عبارة الناظم أن كل عربى يسمع الآية ينصب الخبر - مطلقا -

وليس هذا هو الواقع .

وكأنما اراد الناظم أن ينقل عبارة سيويه في هذا المقام فخانتته

العبارة ، فعبارة سيويه " وبنو تميم يقرأون ( ما هذا بشر ) (٢) - بالرفع -

الا من درى كيف هى فى المصحف " .

وهى عبارة تفيد أن بنى تميم يقرأون باهمال ( ما ) الا من

روى منهم قراءة النصب فانه ينابعها .

وشنان بين عبارة الناظم وتعبير سيويه .

---

(١) ينظر الخصائص ٣ / ١٨٤ والخزانة ٣ / ٤٢٩ وشرح الكافية الشافية

٠١٨٠٤ / ٤

(٢) الآية رقم ٣١ سورة يوسف .



٤ - ومن ذلك قوله :

**ولا تُوخَّرُ عامِلَ التَّمييزِ . . . وحكموا في الفعلِ بالتَّجْويزِ**

إذا كان عامل التمييز غير فعل أو فعلا غير متصرف لم يجز تقديم التمييز عليه باجماع فلا يقال (لى سمنا منوان) لأن العامل ضعيف .  
فان كان العامل فعلا متصرفا نحو (طاب زيد نفسا) لم يجز عند سيبويه التقديم ، وجاز عند الكسائي والمازني والمبرد .  
ولكل دليله واستشهاده .

فقول ابن معط (وحكموا في الفعل بالتجويز) تخليط في النقل لأن كلامه يؤذن بالاتفاق وليس الأمر كذلك .

٥ - ومن ذلك قوله في تعريف الاسم :

**فَالاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمًّى . . . فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى الْمَسْمُوعَةَ**

في هذا البيت يذكو الناظم حد الاسم ليميزه عن الفعل والحرف وهذا الحد الذي ذكره ليس بجيد لأنه ادخل في الحد ما لا يعرف الا بعد معرفة المحدود وهو قوله (مسمى) لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم وبذلك أفضى التعريف الى الدور وهو محال .

والتعريف الأمثل للاسم ان يقال : انه الكلمة التي تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان محصل من الازمنة الثلاثة .

٦ - ومن ذلك قوله في علامات الفعل :

**والفعل بالسَّينِ وَسَوْفَ عَرَفَا . . . وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَقَدْ إِنْ صَرَفَا**

فقوله (والامر والنهي) لا يصلح الا اذا قدر في قوله (والامر والنهي) وحرفي الامر والنهي ، ذلك ان الامر مشترك بين الاسم والفعل فلا يصلح ان يكون علامة نحو (مه) و (انطلق) وكذلك النهي نحو (ايها) و (لا تتكلم) والحرفان غير مشتركين .

٧ - ومن ذلك قوله في حد الحرف:

والحرفُ فضلةٌ بلفظٍ خالٍ . . . من علم الأسماء والأفعال

اعتمد الناظم في هذا الحد على قول ابن جنى <sup>(١)</sup> في اللمع:

"الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال" (٢)

وهو قول يؤدي إلى الدور ذلك أنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد

معرفة الحرف لأن بعض علامات الأسماء والأفعال أحرف فصار المعنى "والحرف

فضلة بلفظ خال من الحرف".

وهذا دور .

٨ - ومن ذلك قوله في الجمع بالالف والتاء:

فالنصبُ كالجر وفي الرفع يُضم . . . وفيه تنوينٌ كنونٌ يلتزم

الا ترى من عرفات تُصرف . . . مع أنها مؤنث معكرف

فالناظم يمثل بـ (عرفات) لجمع المؤنث السالم المنون حيث قال

في الشطر الأول (تصرف).

ثم قال في الشطر الثاني: أنها مؤنث معرف، والمؤنث المعرف الزائد

على الثلاثة ممنوع من الصرف وهذا تدافع .

والظاهر أن الناظم أراد من قوله (تصرف): (تنون) فحانه

التعبير، ويرجح ذلك قوله: (وفيه تنوين كنون يلتزم) فكأنه أراد أن يقول

ان تنوين نحو (عرفات) هو في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لأنها جاءت

فيه بعد علامته .

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جنى المتوفى عام ٣٩٢ هـ .

(٢) ينظر اللمع في العربية ص ٤٦ بتحقيق حامد المؤمن .

٩ - ومن ذلك قوله في الاسماء الخمسة حين ارادة تثنيتهما :

وَأَرْدُدْ إِلَى الْوَاوِ (أَبَاً) وَإِخْوَتَهُ . . . وَلِي (دَائِم) وَيَأْبَهُ لَنْ تُثْبِتَهُ

ما كان من الأسماء المعربة على حرفين لم يخل من أن يكون فيسه  
عوض من المحذوف أو لم يكن فالمعروض لا يزداد معه شيء نحو قولهم (ابنسان)  
في تثنية (ابن) .

وان خلا من العوض لم يخل من أن يكون محذوف العين أو محذوف اللام .  
فالمحذوف العين مثل (سه) لا يرد ذاهبه فيقال في تثنيته (سهسان)  
والمحذوف اللام لا يخلو من أن يرد إليه ذاهبه في الإضافة أو لا يرد  
فإن رد في الإضافة رد في التثنية فيقال في (أب) (أبوان) وفي (أخ) (أخوان)  
وان لم ترد في الإضافة لم ترد في التثنية .

فقول الناظم - رحمه الله - وأردد إلى الواو (أبا) وأخوتنه

فيه نظر لأن (فاك) لا يثنى على لفظه .

ب - الإخلال الناشئ عن التخليط بين الأبواب :

١ - ومن ذلك قوله في الحديث عن جمع التكسير :

وَعَلَّةٌ كَالجَفَنَاتِ سَلِمَتْ . . . وَكَالِجَفَانِ وَالْمَلُونِ كُسِّرَتْ

وَعَلَّةٌ كَالرِّكَبَاتِ وَعُدَدٌ . . . وَكَالْعِبَابِ وَكَمُتَّرَاتٍ وَرَدَّ

وَعَلَّةٌ كَالسِّدَرَاتِ وَالْيَسْرِ . . . لَعَلَّةٌ كَثْمَرَاتٍ وَفَمَّـر

وَكَالرَّحَابِ وَكَنُوقٍ وَفَيْمٍ . . . لَعَلَّةٌ كَتُخَمَاتٍ وَتُخَسِم

لَعَلَّةٌ كَتَمَّرَاتٍ وَتَمَّر . . . لَعَلَّةٌ كَبُسَّرَاتٍ وَبُسَّر

خلط الناظم في هذه الابيات بين جموع التكسير وبين أسماء الاجناس

فبينما تحدث عن جمع (فعله) - بفتح الفاء وضمها وكسرها مع اسكان العين .

و (فعللة) - يفتح الفاء مع ضم العين - و (فعله) يضم الفاء مع فتح العين وضمها اذ به يخوض في الحديث عن بعض أسماء الأجناس وهي التي يفرق فيها بين الواحد والجنس بالتاء ولها أوزان منها :

فعل : نحو تمرة وتمر .

فعل : نحو ثمرة وثمر .

فعل : نحو نبقة ونبق .

فعل : نحو سمرة وسمر - من شجر العضاة .

فعل : نحو سلق وسلقة .

فعل : نحو صوفة وصوف .

فعل : نحو درة ودرر .

فعل : نحو نغره ونغر .

٢ - ومن ذلك قوله :

القول في الأفعال المتعدى . . . وتنتهي لسبعة في المعدى

أولها لم يتجاوز فاعلاً . . . وليس للمفعول ذاك قابلاً

ك (طال) و (احمر) ومثل (ظرفاً) . . . ومثل (راح) و (اعتدى) و (انصرفاً)

الفعل المتعدى هو ما تجاوز الفاعل الى المفعول به اما

بنفسه أو بحرف الجر، فادخال الناظم الفعل الذي لم يتجاوز فاعله

بين الافعال المتعدية فيه نظر لأنه لم يتعد في اللفظ الى شيء .

وقد مثله بـ (طال) و (احمر) و (ظرف) . . . وهي أبنية لاتعدى .

ج - الإخلاق الناشئة عن القصور في التمثيل :

١ - من ذلك قوله في معرض تمثيله لالف التانيث الممدودة من المؤنث الحقيقي :

ثم المؤنث الحقيقي عُرف . . . . . بِخَلْقَةِ حُصَّتْ بِهِ لَا تَخْتَلِفُ  
وهو على ضربين ضرباً منه . . . . . بِأَعْلَامَةٍ تُبَيِّنُ عَنْتَهُ  
وضربه الثاني له عَلامَةٌ . . . . . فَالْمَهَاءُ كَالْمَرْأَةِ وَالْعِلَامَةُ  
والألف المقصورة وزن فُعَلَى . . . . . كَمَثَلِ سَلَى وَمِثَالِ فُضِّلَسَى  
والألف الممدودة كَالْحِمْرَاءِ . . . . . وَنَفْسَاءِ قِسْ عَلَيْهِ الْجَائِسَى

فالناظم يمثل للمؤنث الحقيقي التانيث بالحمراء مع أنه وصف  
مشترك بين حقيقي التانيث وغيره .

٢ - ومن ذلك قوله في حديثه في الأفعال الناقصة عندما تستعمل تامة :

.....  
وَأَنْتِ فَعْلًا لَوْ قَتَّ وَاحِدٌ  
كَمَثَلِ (أَمْسِينَا وَبِتْنَا نَقْتَبِسُ) . . . . . فَارْفَعْ بِهَا الْفَاعِلَ لِأَخِي وَوَقِسْ

فتمثيل الناظم بـ (أمسينا) مسلم لـه .  
أما تمثيله بـ (بتنا نقتبس) ففيه نظر لاحتمال اعراب جملة (نقتبس) في محل  
نصب خبر (بات) ناقصة .

٣ - ومن ذلك قوله في الممنوع من الصرف :

وَإِنَّ أُنَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ أَبٍ . . . . . نَصْرَهُ نَحْوَ قَرِيْشٍ وَعَسْرَبٍ  
وَلِيْنَ تُرْدُ قَبِيْلَةٌ أَوْ أَمْسَا . . . . . لَمْ يَنْصَرَفْ كَتَغْلِبٍ وَالْحَمَا

أسماء القبائل على ضربين :

أ - ضرب فيه سببان ظاهران ، فهذا غير منصرف ك( تغلب ) و( باهلة ) .

ب - ضرب فيه التعريف ، وتأنيشه وتذكيره موقوفان على التأويل .

فهذا إذا ذُكِرَ ك( قريش ) لم يخل من أن ينوى مضاف محذوف أو لا

فان نوى معه مضاف صرف فقيل ( هؤلاء قريش ) كأنه قيل جماعة قريش وان لم

ينو المضاف : فان قصد الحى صرف كقولهم ( جاء تميم ) أى : هذا الحى

وان قصدت القبيلة لم يصرف كقولهم ( هذه قريش ) .

وتمثيل الناظم بـ ( عرب ) فيه نظر لانه ان عنى هذا الجيل من الخلق

فهو نكرة وان اراد انه علم فقد استبد بنقله ، وأصبح مسموعا منه فقط .

٤ - ومن ذلك قوله فى الادغام :

وَمِنْ شُدُوذٍ مُدْغَمٍ عِلْمًا . . . وَلِعِبْرٍ بِلِحْرَثٍ مِنْهَ جَائِسِي

مثل الناظم للادغام الشاذ فى هذا البيت بثلاثة أمثلة وهى فى

الحقيقة ليست من الادغام ، وانما هى أمثلة لحذف لحق بالكلام لتعذر

الادغام .

ف( علماء ) أصل ( على الماء ) فلم يمكن الادغام لسكون اللام

الثانية فحذفت الأولى تَخْفِيفًا .

ومن ذلك قول قطرى بن الفجاءة :

عَدَاةٌ طَفَّتْ عِلْمًا بِكُرْبِنٍ وَاللَّ . . . وَعَاجَتِ صُدُورُ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمٍ

وقوله ( ملعبة ) أصله ( من العبة ) فحذفت نون ( من ) لسكونها

وسكون اللام المعرفة لأن النون تشبه حروف اللين .

ومن ذلك ما أنشده أبو على الفارسى :

أَبْلَغُ أَيْبَا دَخْتَنُوسٍ مَالِكِهِ . . . فَبِغَيْرِ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مَلِكًا ذِب

وقوله : ( بلحَرث ) أصله ( بنو الحارث ) فلم تدغم النون لسكون السلام  
فحذفوها تخفيفا وهذا مطرد في كل قبيلة أضيف اليها ( بنون ) وجاءت فيها  
اللام قالت العرب :

بلقين ، وبلعجلان أي بنو القين ، وبنو العجلان .

• - ومن ذلك قوله في الاستثناء :

(إلا) هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ . . . أَشْيَاءٌ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

نقول ( قام القوم إلا جعفرًا ) . . . وقد أجازوا النعت في الذي ترى

أصل ( الا ) ان تكون للاستثناء .

أصل ( غير ) ان تكون للوصف .

وقد حملت العرب كل واحدةٍ منهما على الأخرى فيما لها فاستثنوا

بـ ( غير ) ووصفوا بـ ( إلا ) .

فيقال ( لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا ) أي : غير زيد

وفي التنزيل العزيز ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ) ( ١ ) كأنه قيل

( غير الله ) وقول الناظم ( وقد أجازوا النعت في الذي ترى ) فيه نظر ، لأن -

( القوم ) معرفة و ( غير ) لا تجرى وصفاً للذكر ، فما أشبهها أو حمل عليها

لا يجرى الا مجراها ، ومن هنا فان ( الا ) في المثال لا تصلح أن تعرب

وصفاً للقوم لأنه معرفة .

د - الإخلال الناشئ من عدم مراعاة قواعد العربية :

١ - فمن ذلك قوله في أسماء الأفعال :

• . والظرف إن أكدت مضميره

( ١ ) الآية رقم ٢٢ سورة الأنبياء .

رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ .∴ وان تُؤَكِّدْ كَافَهُ الْمَجْرُورَ جُرَّ  
لِارْفَعِ (عَلَيْكَ نَفْسُكَ الْفَلَاحَا) .∴ واجرر (عَلَيْكَ نَفْسُكَ النِّجَاحَا)

إذا قال القائل (عليك نفسك) ففيه ضميران .

الأول : ضمير مستكن مرفوع .

الثاني : ضمير بارز مجرور .

فإذا جىء بتابع جاز رفعه حملا على ضمير الفاعل نحو (عليكم أنتم أجمعون)

وجاز جره حملا على الكاف فيقال (عليكم أجمعين)

وقد مثل الناظم بمثالين لتوكيد الضمير

أولهما : مثال لتوكيد ضمير الرفع المستكن ، ولم يكن موفقا فيه حين

قال (عليك نفسك الفلاحا) لأنه ينبغي في مثل هذا المثال أن يجاء

قبله بضمير منفصل فيقال (عليك أنت نفسك) .

ثانيهما : مثال لتوكيد ضمير الجر وهو الكاف وهذا لا يلزم فيه التأكيد

بالضمير المنفصل .

٢ - ومن ذلك قوله في التوكيد :

وَقَنَّ وَاجْمَعْ هُمَ فِي الْإِحَاطَةِ .∴ قُلْ (كَلَهُ) وَاعْرِفْ لَذَا اشْتِرَاطَهُ

وهي التجزئى بخلاف الأول .∴ وجاء بعد كله المفصل

(كل) من الفاظ التوكيد المعنوى يؤكد به المفرد ، والمجموع

فإن أكد به المفرد اشترط أن يكون مما يمكن وقوع الحكم ببعضه

نحو (أكلت الرغيف كله) ، ولا يجوز (جاء زيد كله) لأن بعضه لا يجىء .

وان أكد به جمع لم يفتقر الى شرط نحو (قام الرجال كلهم)

و (رأيت النساء كلهن) لأن عموم الحكم غير لازم .



وقول الناظم (وهى التجزى) فيه نظراً لأن هذا من بنات الهمز فكان حقه ان يقال فيه (التجزؤ) لأن فعله رباعى مضعف العيىن نحو (تبرأ تبرؤا) و (توضأ توضؤا) .

٣ - وقوله فى باب العدد :

وَلِي التَّوَارِيخِ اللَّيَالِي عُدَّتْ . . . نَحْو (كَتَبْتُهُ لَخْمَسِ خَلَّتْ)  
مِنْ غُرَّةِ إِلَى انْتِصَافِ الشَّهْرِ . . . وَبَقِيَّتِ إِلَى سِرَارِ البَدْرِ

قال ابن فارس:

تأريخ الكتاب كلمة معربة معروفة، وحقيقة التاريخ ذكر ابتداء مدة الشيء ليعرف بذلك مقدار ما بين الابتداء من أى وقت شئت . وقال ابن درستوييه :

اشتقاقه من الارخ وهى البقرة الوحشية البيضاء، والجامع بينهما الشهرة واذا أرخوا أول ليلة فى الشهر قالوا كتبنا غرة شهر كذا، وغرة الشيء أوله - ولم يكتبوا لليلة مضت لأنهم فيها ولم تمض . واذا أرخوا فى اليوم الأول قالوا لليلة مضت اوخلت لأنها قد ذهبت وهكذا الى العشرة لانهسب الليلة التى يتم فيها التأريخ لأنها لم تمض بعد . فاذا ماكانت الليلة السادسة قالوا (لخمس خلون) ، ولم يسمع عن العرب (لخمس خلت) ومن هنا كانت عبارة الناظم (كتبته لخمس خلت) فيها نظر، وانما المسموع عنهم (لخمس عشرة خلت) .

ف(خلون) تستعمل مع ثلاث الى عشر

و(خلت) تستعمل مع احدى عشرة الى (خمس عشرة)

فاذا ماجاوزوا نصف الشهر قالوا (لخمس عشرة ليلة بقيت)

ويقال فى اليوم العشرين (لعشر بقيت)

وانما اعتبر في العربية الليالي دون الايام لأن أول الشهر ليلة .

٤ - ومن ذلك قوله :

وكل مقصور ثلاثي البنّا . . . فيها برد أصله تمعينا  
فقل بنوا (عصوان) كالقنا . . . وقل بيا (رحيان) كالفتى  
وان يزيد بالياء لانحسول . . . والياء في المنقوص لانزول  
تقول قاضيان أعليكان . . . وشذ في المقصور مذكروان

عند ارادة تثنية الاسم المقصور وهو ما كان آخره الفالازمة مفتوحا

ماقبلها فان كان ثلاثيا معلوم الاصل ردت الفه الى أصلها فيقال في (عصا)

(عصوان) وفي (قنا) (قنوان) ويقال في (رحى) (رحيان) وفي (فتى) (فتيان) .

وان زاد الاسم المقصور عن ثلاثة احرف ثنى بالياء مطلقا تستوي

في ذلك ؛

الالف الببدلة من أصل ، والالف الزائدة لللاحاق أو التانيث أو التكرير

فيقال (مغزيان وملهيان وأرطيان وحليان ومشتريان وقبعثران) .

وتمثيل الناظم للمقصور الزائد على الثلاثة المنتهى بألف تبدلة

عن أصل بكلمة (أعليان) فيه نظير .

لأن (أعلى) أفعل التفضيل ومثله لايتنى الا مصحوبا باللام او الاضافة .

٥ - ومن ذلك قوله يتحدث في الكلام :

تأليه من كلم واحد ها . . . كلمة اقسامها اهد ها  
وهي ثلاث ليس فيها خلف . . . الاسم ثم الفعل ثم الحرف

فقوله (هى) ضمير منفصل يعود على الاقسام

وكان ينبغى عليه ان يؤنث العدد فيقول ثلاثة لأن الواحد مذكر وهو قسم

ويمكن الدفاع عن الناظم بأن يقال أنه عنى بالاقسام الفرق لأن قسم الشئ

فرقة منه .

وقواعد العربية تقضى بإباحة حذف تاء العدد اذا أول المذكور  
بمؤنث ومن شواهد ذلك فى اللغة قول عمر بن أبى ربيعة (١) :

فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَنْتَى . . . فَلَائِكَ شُخُوصٌ كَأَعْيَانٍ وَمُعْصِرٍ

عنى بالشخوص: جوارى فلذلك حذف التاء ، ولو راعى الظاهر لقال  
ثلاثة شخوص ومثله قول الآخر (٢) :

وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشِيرِ

عنى بالابطن : القبائل فحذف التاء ولولا ذلك لاثبتها لأن البطن مذكور .

### هـ - الاقتباس من القدماء :

ومن ذلك قوله :

وَالْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ . . . وَمَصْدَرٌ دَلَالَةٌ اقْتِرَانٍ

قال ابن الخباز (٣) فى الغرة المخفية فى شرح الدرر الألفية :

هذا البيت وجدته فى أرجوزة لعبد القاهر فى النحو وقد غير يحيى منه لفظة  
فقال عبد القاهر (وحدث) وقال هو (ومصدر (٤) ) .

(١) من قصيدة لعمر بن أبى ربيعة من البحر الطويل فى ديوانه ص ٨٤  
المجن : الترس الكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود المعصر : الجارية  
أول ما أدركت - ينظر هذا الشاهد فى سيبويه ١٧٥/٢ الكامل ١٩٠/٢ -  
الخصائص ٤١٧/٢ المقتضب ١٤٨/٢ أمالى الزجاجى ٧٥ الانصاف ٧٧٠/٢  
شرح التسهيل ١٣٤/٢ المقاصد النحوية ٣٢١/١ الخزانة ٣١٢/٣ اللسان  
٣١١/٨ شرح عمدة الحافظ ٤١٠/٢ .

(٢) ينسب هذا البيت للنواح من بنى كلاب ، والبطن مادون القبيلة وفوق  
الفخذ - ينظر هذا الشاهد فى سيبويه ١٧٤/٢ المقتضب ١٤٨/٢ الكامل  
١٩٢/٢ الخصائص ٤١٧/٢ المخصص ١١٧/١ أمالى الزجاجى ٧٥ شرح  
التسهيل ١٣٤/٢ الانصاف ٧٦٩/٢ شرح عمدة الحافظ ٤١١ همع الهوامع  
١٤٩/٢ الاشمونى ٦٣/٤ (٣) ابو العباس احمد بن الحسين

بن احمد ابو المعالى بن منصور بن على المعروف بابن الخباز .

(٤) تنظر اللوحة رقم ٤ من مخطوطة مكتبة الاسكوريال مدريد رقم ٢٢٠ .

## و - توزيع المعلومات المتعلقة بالباب الواحد في أماكن متفرقة :

وهذه ظاهرة تشيع في (الدرة الالفيّة) .

١ - فالناظم لا يعقد في ارجوزته قولاً مستقلاً لافعل التفضيل ولا يلحقه مستكملاً بقول من الاقوال انما يفرق الحديث فيه تفريقاً عندهما يقتضى المقام .  
ففي باب القول في تعدية الافعال تحدث الناظم عن افعل التفضيل

اذا اضيف الى المصدر وأنه يكون في المعنى مسدراً فقال :

ومن بيان النوع عاد القهقرى . . . واشتمل الصّماء يمشى الخطراً  
وقد ضربته أشدّ الضرب . . . سوطين أو ألقاً كهذا الضرب

وفي حديثه في الاضافة قال :

وأفعل التفضيل إن أضيفاً . . . لم يعط من مضافه التعريفاً

وفي حديثه عن الاسم العامل كالفعل قال :

وأفعل التفضيل ليس يرتفع . . . مظهره إلا شذوذاً قد سُمع  
رئياً رأيت رجلاً أحسن لي . . . عينه كحل منه في عين الصلي  
أما أضفته وأما نصباً . . . ك(خير حافظ) و(خير عقباً)

٢ - ومن ذلك حديثه في اعراب الاسم المفرد حيث قال :

القول في اعراب الاسم الواحد . . . كلّ صحيح بانصراف واردة  
لرفعته بضمة يبيّن . . . ويتبع الحركة التنوين  
والنصب فيه بانفتاح الآخر . . . والجرفيه بانكسار ظاهر

وكان حقه بعد ان ذكر هذه الابيات التي تناول فيها

اعراب المفرد الصحيح المنصرف أن يشفعها بما يناسبها وهو

اعراب المفرد غير المنصرف وهو ما جاء في قوله :

وكلّ مالم ينصرف تفتحهُ . . . جرّاً ك(اسحاق) ويأني شرحهُ .

لكن الناظم فصل بين الموضعين باعراب المعتل الآخر من الأسماء  
واعراب الأسماء الستة .

٣ - ومن ذلك حديثه في جمع التكسير حيث تحدث عن جموع القلة عند  
حديثه في العدد فقال :

القول في ملسر الأعداد . . . أولها مرتبة الأحكام

تضيفها إلى جموع القلة . . . (أفعل) و(أفعل) و(فعل)

ووزن (أفعال) فصارت أربعة . . . . .

ثم أفرد جموع الكثرة بقول مستقل بدأه بقوله :

القول في الجمع الذي يكسر . . . واحده عن وضعه يفتقر

أولها فعل ك(أشد) في أسد . . . و(فعل) ك(نمر) وك(أسد)

أما اعراب جمع التكسير فقد تحدث الناظم عنه بين جمع

المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فقال :

وأعرّبوا كاللرد جمع التكسير . . . وسالم التانيث مثل التذكير

ك(خلق الله السموات العلّاء) . . . و(في السموات) لجر مؤنثاً

ز - الربط بين الموضوعات لأدنى ملابسة :

سلك ابن معط في تنظيمه لأرجوزته منهجا فريدا يقوم على ربط  
الموضوعات لأدنى ملابسة ، وهذا المسلك أدى إلى صعوبة البحث عن  
بعض الموضوعات ، وبخاصة على أولئك الدارسين لمؤلفات غيره من علماء  
النحو حيث ارتبط في أذهانهم الموضوع بموضع معين فسهل عليهم البحث  
فيها ، وهو الأمر الذي لم يتحقق في "الدرة الالقية" ، فالناظم يتحدث عن  
التنازع في معرض حديثه عن الضمير .

ويتحدث عن الاشتغال في باب الابتداء

ويتحدث عن (كم) الخبرية والاستفهامية أثناء حديثه في العدد .  
ويتحدث عن الأعراء والتحذير في باب القول في الأفعال في التعدى  
ويتحدث عن الاختصاص في القول في النداء والمنادى .....  
وهكذا

وقد اقتضاه هذا المسلك أن يتحدث عن الوقف في الأبيات الأولى  
لارجوزة أثناء حديثه عن الأعراب والبناء مع ان عادة النحويين في  
الغالب ان يؤخروا الحديث في الوقف إلى أواخر مؤلفاتهم لأن الوقف ليس  
من الأحكام الإعرابية وأول من هناك هذا الحجاب ابو الفتح ابن جنى في  
(اللمع) حيث تحدث عن الوقف في باب اعراب الاسم الواحد <sup>(١)</sup> بين اعراب  
الصحيح والمعتل .

وتبعه الناظم فتحدث عن الوقف في القول في اعراب الاسم الواحد  
لكن بعد ان انتهى الحديث عن اعراب الصحيح والمعتل الآخر، والاسماء  
الستة واعراب غير المنصرف .

### ح - سلوك غير الأولى :

وقد اضطرت الضرورة الناظم الى ارتكاب امور كان الاجدر به الابتعاد  
عنها ومن هذه الامور :

١ - اللجوء إلى الوجوه الإعرابية المرجوحة عنده :

ومن ذلك قوله في الحديث عن جموع التكسير :

..... وجاء أفعال على أوزان

(١) ينظر اللمع ص ٥٢ وما بعده

قَدْ جَاءَ كَالْأَحْمَالِ وَالْأَجْنَادِ . . . وَجَاءَ كَالْأَرْطَابِ وَالْأَزْنَادِ  
وَجَاءَ كَالْأَعْنَاقِ وَالْأَعْضَادِ . . . وَجَاءَ كَالْأَضْلَاعِ وَالْأَكْبَادِ  
وَجَاءَ كَالْآبَالِ وَالْأَهْمَالِ . . . ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي

المشهور في باب العدد أنه إذا زاد على العشرة واحد فمافوقه الى تسعة  
ركبا وجعلت العشرة عجزا ، والاقل صدرا مع جعل الواحد احد والواحدة احدى  
وحذف نونى اثنين واثنيتين . . .

ويبنى الصدر والمجز على الفتح الا (اثنى عشر) و(اثنى عشرة)  
فانهما معربا الصدر مبتعيا العجز ، لانه وقع من الصدر موقع النون فثبتت  
الاعراب قبله كما كان يثبت مع النون .

ومنع وجوده من الاضافة - مطلقا - كما كان النون يمنع منها مطلقا  
وهذا الذي الى الحكم على رأى الكوفيين اجازة اضافة صدر العدد المركب  
الى عجزه ومع ان المصنف يساير البصريين ويشاييهم في آرائهم الا ان ضرورة  
النظم قضت عليه ان يضيف صدر المركب (ثلاث) الى عجزه (عشرة) جريا على  
رأى الكوفيين ومخالفا لما استقر رأيه عليه من بناء الجزأين فى العدد  
المركب على الفتح حين قال :

وَإِنْ تَجَاوَزَتْ أَقْلَ الْعَدَدِ . . . حَيْثُ بَدِيفٍ كَيْفَلِ أَحَدٍ  
مُنْفَتِحًا مَعَ عَقْدِهِ مَرْكَبًا . . . مَفْسَرًا بِمَفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا

٢ - تقديم ما حقه التأخير :

من ذلك قوله فى الاعراب :

. . . الأصل فى الإعراب للأسماء  
وحده تغير فى الآخر . . . لعاملٍ مقدرٍ أو ظاهرٍ

الاعراب عند المحققين (١) من علماء هذا الفن عبارة عن  
المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من  
حركة او سكون او مايقوم مقامهما .

وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة  
والكسرة في نحو (ضرب زيد غلام عمرو)

وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع (لا ينبغي لك ان تفعل) و (لعمرك)  
وكنصب (سبحان الله) و (رويدك) وكجسر (الكلاع) و (عريط) من (ذي الكلاع)  
و (ام عريط) .

وقد حد الناظم الاعراب بأنه تغير في آخر الكلمة بسبب تغير العامل  
الداخل عليها وهذا العامل اما مقدر واما ظاهر .  
وكان عليه ان يقدم حديث العامل الظاهر لأن حكم المؤثر  
ان يكون موجودا والمقدر متأول به .  
وما يؤخذ عليه تمثيله للاعراب بقوله .

..... (٢) ك (مَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا بَعْمَرٍ)

فمثل انواع الاعراب الثلاثة بثلاثة اسماء مختلفة والمعروف تعاقب  
العوامل على اسم واحد كما فعل ابن جنى في اللمع حين مثل بقوله  
(هذا زيد ، ورأيت زيدا ومررت بزيد (٢) ) .

وكما فعل ابن مالك في متن عمدة الحافظ حين مثل بقوله (نفعني  
زيد ، ونفعت زيدا وانتفعت بزيد (٣) ) .

فالناظم لم يوفق في تمثيله للاعراب .

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد ص ٧ وشرح التسهيل لابن مالك ص ١ .

(٢) ينظر اللمع ص ٤٨ .

(٣) عمدة الحافظ ص ١٦ .



### ٣ - التصرف في الشواهد :

واحيانا كانت تقضى الضرورة على الناظم بتغيير بعض الالفاظ فى الشواهد التى اتى بها مستشهدا على حكم ما ، او ممثلا له يستوى فى ذلك تلك الشواهد التى استمدها من القرآن الكريم ، او من الشعر العربى .  
فمن تصرفه فى الايات القرآنية قوله فى معرض تمثيله لدخول الفاء فى خبر الاسم الموصول :  
نحو الذى يُعْطَى لَجَاوِزِ عَنِّهِ . . وما بكم من نعمةٍ لمنتهُ

حق خبر المبتدأ الا يدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدأ نسبة الفاعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف .  
الا ان بعض المبتدآت يشبه ادوات الشرط فيقترن بالفاء جـوازا ومن ذلك المبتدأ اذا كان اسما موصولا بفعل لاحرف شرط معه ، او يشبه جملة فالاول نحو قول الناظم (الذى يعطى فجاوز عنـه) .  
والثانى نحو قوله تعالى " وما بكم من نعمةٍ فمن الله " .

وقد اضطرت الضرورة الناظم الى التصرف فى الاية فوضع الضمير موضع الظاهر كما فعل فى تمثيله لزيادة الباء فى فاعل (كفى) حين قال :

والباءُ لِلِالصَّاقِ قَدْ يَزَادُ . . كَمَا تَزَادُ (مِنْ) فَلَا تَرْدَادِ

شَاهِدُهُ كَلْفَى بِهِ شَهِيدًا . . وَمَا بِهِ مِنْ أَحَدٍ (مِنْ) زَيْدًا

استشهد على زيادة الباء فى فاعل كفى بقوله تعالى "كفى بالله شهيدا" ثم وضع الضمير موضع الظاهر .

ومن تصرفه في الشواهد الشعرية قوله في حديثه عن (كان) الزائدة :

..... وَقَدْ . . . زِدَتْ لَمْ تَعْمَلْ وَذَلِكَ قَدْ وَرِدَ

نَحْوِ (عَلَى كَانِ الْمُسُومَاتِ) . . . وَمَاعِدَا (كَانَ) بِحَسَابِ آتِ

تأني (كان) زائدة لافادة التوكيد من غير عمل في الجزأين ، ولزيادة نهما  
شرطان :

اولهما : ان تكون بصيغة الماضي .

ثانيهما : عدم تقدم مهما .

واختلف النحاة في فاعلها .

فقال ابو علي : لفاعل لها ، لأنها والفاعل جملة فعلية فتكثر الزيادة .

وقال ابو سعيد السيرافي : فاعلها مصدرها وهو الكون ، لان الفعل لا يخلو

من الفاعل .

وقول الناظم : (على كان المسومات) يشير به الى قول الشاعر :

سِرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي . . . عَلَى كَانِ الْمُسُومَةِ الْعِرَابِ

وقد استدل النحاة بهذا البيت على زيادة (كان) بين الجار

والمجرور ، والناظم تصرف في لفظ البيت حيث وضع (المسومات) موضع

(المسومة) .

ومهمايك من شيء فمثل هذه الهنات لا يكاد يخلو منها كتاب ما

فكيف بهذا الكتاب الجامع المفيد .

ويكفي ابن معط فخرا أنها في أرجوزته محدودة يمكن عدها على

اصابع اليد الواحدة الأمر الذي لا يعد غضا من قيمة الأرجوزة أو قد حافى

ناظمها فقد قيل قديما

كَلَى الْمَرْءِ لَخْرًا أَنْ تَعَدَّ مَعَايِرَهُ